

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

منهاج

دُرَرُ اسْتِزْجَارِ التَّائِيحِ الْإِسْلَامِيِّ



دار السَّيِّدِ الْأَمْرِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

أ.د. محمد محزون

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مكتبة المقلب

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مَسْجِدُ

دارُ السَّلامِ

تَأَلِيفُ

أ.د. محمد محزون

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مكناس - المغرب

دارُ السَّلامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

رَفَعُ عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة للكتاب
والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

أمحزون ، محمد .
منهج دراسة التاريخ الإسلامي / تأليف محمد أمحزون .
ط ١ . - القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة ، ٢٠١٠ .
١٣٦ ص ١٧٤ سم .
تتملك ٦ ٩٦٧ ٣٤٢ ٩٧٨
١ - التاريخ .
٢ - التاريخ الإسلامي
أ - العنوان .

٩٠٧،٢

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للمنشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
لصاحبها

عبد الغادر محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفي مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطباعة
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشريبي - مدينة نصر
هاتف : ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٠٤١٥٧٨ (٢٠٢) فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢) +

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٢٨٠ (٢٠٢) +
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢) +
المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣) +

بريدنا : القاهرة : م.ب ١٦١ القوية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م. ٢٠٢٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحملت
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي منارة المعرفة عربيا لعقد
ثلاث مئة في صناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فَهْرَسُ الْمَحْتَوَيَاتِ

تمهيد	٧
توطئة	٢٧
الفصل الأول: منهج توثيق الأخبار	٢٩
أولاً: دراسة السند	٢٩
ثانياً: دراسة المتن	٤٦
ثالثاً: شروط الرواية المقبولة	٥٤
الفصل الثاني: منهج تفسير الحوادث	
والحكم عليها	٦٥
القاعدة الأولى: اعتماد المصادر الشرعية	
وتقديمها على كل مصدر فيما نصت عليه من	
أخبار ووضوابط وأحكام	٦٥
القاعدة الثانية: الفهم الصحيح للإيمان ودوره	
في تفسير الأحداث	٦٩

القاعدة الثالثة: أثر العقيدة في دوافع السلوك لدى

المسلمين ٧٥

القاعدة الرابعة: العوامل المؤثرة في حركة

التاريخ ٧٩

القاعدة الخامسة: العلم بمقادير الناس وأحوالهم

ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم ٨٤

القاعدة السادسة: الكلام في الناس يجب أن يكون

بعلم وعدل وإنصاف ٩٠

القاعدة السابعة: العبرة بكثرة الفضائل ٩٤

القاعدة الثامنة: إحالة الحوادث على الخطأ

في الاجتهاد ٩٥

القاعدة التاسعة: الطريقة المثلى في معالجة

القضايا والأخطاء ٩٧

القاعدة العاشرة: الاستعانة بعلم الجرح

والتعديل للترجيح بين الروايات المتعارضة

وبناء الصورة التاريخية الصحيحة ٩٩

القاعدة الحادية عشرة: الرجوع إلى كتب السنة	
كمصدر مهم لأخبار صدر الإسلام.....	١٠١
القاعدة الثانية عشرة: معرفة حدود الأخذ من	
كتب أصحاب الأهواء والفرق.....	١٠٢
القاعدة الثالثة عشرة: معرفة ضوابط الأخذ من	
كتب غير المسلمين.....	١٠٥
القاعدة الرابعة عشرة: مراعاة ظروف العصر	
الذي وقعت فيه الحادثة.....	١٠٧
القاعدة الخامسة عشرة: استعمال المصطلحات	
الإسلامية.....	١١٠
الفصل الثالث: فهم التاريخ من خلال	
السنن.....	١١٩
خاتمة.....	١٢٥
فهرس المصادر والمراجع.....	١٢٩
السيرة الذاتية للمؤلف.....	١٣٤

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس

تمهيد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا،
من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له،
وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة تنجي قائلها العامل
بمدلولها يوم الحساب، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله؛ بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة.

أما بعد:

فإن إعادة النظر في دراسة التاريخ الإسلامي
مطلبٌ مُلحٌّ، إذ ليست الحاجة إلى التثبت من
الأخبار وتوثيق النصوص التاريخية الإسلامية
بأقل من الحاجة إلى باقي العلوم الإسلامية
الأخرى؛ كالتفسير والحديث والفقه، ذلك أن
معظم البدع التي لا زالت حية في الأمة إنما تركز
على تزوير تاريخي، وتدليس في رواية أحداث
صدر الإسلام خاصة، مما لا يدع مجالاً للشك

بأن التوعية التاريخية ضرورة لا بد منها لاكتمال التوعية الشرعية والرؤية السليمة، علمًا بأن تاريخ الإسلام خاصة في عصر النبوة وعصر الراشدين هو التاريخ التطبيقي للإسلام عقيدة وشرعة.

إن الباحث أو المؤرخ المسلم كثيرًا ما يحسُّ بالمرارة، أو يصاب بخيبة الأمل وهو يتابع تفاصيل العصر الراشدي، وهو العصر الذهبي في تاريخ الإسلام في حشود الروايات التي تقدمها مصادرنا القديمة وعلى رأسها « تاريخ الرسل والملوك » للإمام الطبري، فيجد البون شاسعًا بين المثل والمبادئ الإسلامية وما يعهده عن صحابة رسول الله ﷺ من سلامة في الاعتقاد واستقامة في السلوك، وما كانوا عليه من خلق كريم، وإيثار ما عند الله ﷻ، وبين ما تصوره الروايات التي نقلها بعض الرواة والإخباريين على أنه الواقع التاريخي.

ولا شك أن هذه الظاهرة الغريبة تستدعي التأمل، بل وتدعو إلى عدم التسليم بروايات

مؤرخينا القدماء إلا بعد دراستها وتمحيصها.
 وجدير بالإشارة أن المقصود بإعادة كتابة التاريخ
 الإسلامي هو تنقية الكتب التاريخية من الشوائب،
 والأخطاء، والروايات المكذوبة، ومن ثم إعادة
 الصياغة والتصحيح وفق المنظور الإسلامي،
 بهدف الكشف عن الحقائق التاريخية من جهة،
 والاستفادة من دراسة التاريخ في مجال التربية
 والقُدوة الحسنة من جهة أخرى. ويرجع ذلك إلى
 اعتبارات عدة منها:

أولاً: أهمية عصر النبوة وعصر الخلفاء
 الراشدين؛ حيث يقوى تأثير العقيدة في دوافع
 سلوك المسلمين ومواقفهم من ناحية، ولخطورة
 تاريخ صدر الإسلام الذي يمثل التطبيق الصحيح
 لتعاليم الإسلام الكاملة الشاملة من ناحية أخرى،
 فهو بذلك الصورة النموذجية، والمثال الذي
 يجب على مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة أن
 تسعى للوصول إليه.

ثانيًا: إن المسلمين اليوم أشد ما يكونون في حاجة إلى معرفة فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، وأثر تربية النبي ﷺ فيهم، وما كانوا عليه من علو الهمة التي صاروا بها الجيل المثالي الفذ في تاريخ البشر، وفي ذلك تنبيه لهم ليحسنوا القدوة، ويكونوا خير أمة أُخْرِجَت للناس، حتى يتسنى لهم إنقاذ البشرية من دركات الحيرة والتهيه والشقاء، وترشيدها إلى خيري الدنيا والآخرة.

ثالثًا: إن تاريخ الأمم الأخرى كتب بأقلام أبنائها وإن أسهم فيه غيرهم، والأصل أن نحمل - نحن المسلمين - مسؤولية كتابة تاريخنا بأيدينا، وأن نعرف بحضارتنا ومبادئنا وقيمنا وفق تصورنا لها، حتى لا تكون دراستنا التاريخية صدى وانعكاسًا لآراء وأفكار غيرنا.

ولا أكون مبالغًا إن قلت: إن التخلف الحضاري للعالم الإسلامي ينعكس على تقويمه لتاريخنا، إذ إن بعض المعنيين بالتاريخ، المنبهرين

بالفكر العلماني، ما بين ناكصين عن الإسلام
 كارهين لتاريخه، أو معتقدين أنه سبب التأخر
 الحضاري في ديار الإسلام، قد دفعهم ذلك
 إلى إيمانهم بضرورة إحداث فجوة بين الماضي
 والحاضر، وعزل النشء عن الإسلام وشريعته
 وتراثه العلمي، ومن ثم احترفوا الكتابة التاريخية
 نقلاً عن المستشرقين، وترجمة كتبهم التي يجدون
 فيها مادة للتدريس والكتابة؛ لكي لا يتكلفوا
 البحث والتدقيق والتأليف، ولا يبالون بعد ذلك
 بالسموم التي ينقثونها في المجتمع الإسلامي.

رابعاً: إن الذي يقرأ الكتب التاريخية: القديمة
 منها والحديثة بوعي تاريخي، وعقيدة سليمة؛
 سيشعر فعلاً بضخامة الانحراف والخطأ الذي
 وقع فيه كثير من الإخباريين والمؤرخين القدامى
 والباحثين والكتاب المعاصرين.

أما في الماضي، فقد خلف من بعد جيل
 الصحابة والتابعين خلف كان تدوين الأخبار في

زمانهم؛ فاختلق ووضع بعضهم على خير القرون أخبارًا كاذبة؛ أخرجت بعض الصحابة - رضوان الله عليهم - من باب الفضيلة إلى ضدها؛ حتى صارت لأشرف عصور الإنسانية في أذهان الناس صورة مشوهة: تخالف ما كان عليه أولئك المجاهدون البررة، والأولياء الأخيار.

فقد شارك في تدوين أخبار التاريخ الإسلامي وروايتها مجموعة من الإخباريين، والرواة الضعفاء المتهمين في عدالتهم من أتباع الفرق الضالة: كالسبئية، والرافضة، والشعوية والزنادقة. وكان للشيعية خاصة أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم.

ومن الوسائل التي استخدمها المبتدعة من الإخباريين لغرض تحريف الوقائع التاريخية وتشويه سير الصدر الأول من الصحابة:

(١) الاختلاق والكذب.

(٢) الإتيان بخبر أو حادثة صحيحة، فيزيدون

فيها وينقصون منها حتى تتشوّه وتخرج عن أصلها.

(٣) وضع الخبر في غير سياقه حتى ينحرف عن معناه ومقصده.

(٤) التأويل والتفسير الباطل للأحداث.

(٥) إبراز المثالب والأخطاء وإخفاء الحقائق والمحاسن.

(٦) صناعة الأشعار وانتحالها لتأييد حوادث تاريخية مزعومة؛ لأن الشعر العربي كان ينظر إليه كوثيقة تاريخية ومستند يساعد على توثيق الأخبار وتأييدها.

(٧) وضع الكتب والرسائل المزيفة ونحلها لعلماء وشخصيات مشهورة، كما وضعت الرافضة كتاب « نهج البلاغة » ونسبته للخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام، ووضع كتاب « الإمامة والسياسة » ونسب إلى أبي محمد بن

عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري؛ لشهرته عند أهل السنة وثقتهم به.

ومن هنا جاءت كتب التاريخ مشحونة بأقوال المبطلين؛ إما لجمع المؤرخ كل الروايات على اختلاف مشاربها وتركه الباطل منها يكشف عن نفسه بوهي سنده وامتته كما فعل الإمام الطبري، وإما ليلبس المؤرخ على الناس الأمر إذا كان من ذوي الميول والأهواء كابن مزاحم واليعقوبي والمسعودي وغيرهم.

وقد كان المسلمون الأقدمون يعدلون عن هذه المصادر التي اختلط فيها الحق بالباطل إلى المأثور في كتب السنة ومرويات الثقات؛ للوقوف على حقيقة ما كان في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - أو يعرفون الرواة وأحوالهم، والأسانيد وشروط صحتها، فكان بوسعهم الحكم على الروايات وتمييز صحيحها من ضعيفها.

وقد سار على هذا النهج جلة من علماء

الحديث: كخليفة بن خياط وأبي زُرعة الدمشقي
ويعقوب بن سفيان الفسوي وابن أبي شيبة وابن
عساكر وغيرهم...

ثم جاءت عصور عمت فيها البلوى بمن
لا يميزون بين الروايات الصادقة والروايات
الكاذبة، وقل عدد القارئین الذين يحسنون
الرجوع إلى كتب المحدثين والمحققين، فرأى
إمام المالكية في عصره، وكبير فقهاء الأندلس
وعلمائها: القاضي أبو بكر بن العربي أن هذه
الحالة من قواصم الحق في الإسلام، ومن أكبر
المصائب الواقعة على المسلمين، وأي شر أعظم
من أن يكون للأمة ماضٍ كريم مشرق، فتمتد إليه
يد المفترين بالتشويه والتحريف حتى أحالوا
فضائله رذائل؟!

وفي العصر الحديث زاد الخرق اتساعاً،
حيث تلقف المستشرقون ومن شايعهم وتأثر
بآرائهم - من المنتسبين إلى الإسلام - هذه

الأباطيل؛ بل كانت مغنماً تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام والنيل من أعراض الصحابة الكرام، فعمدوا إلى التشبث بالروايات المشبوهة والضعيفة والساقطة: يلتقطونها من كتب الأدب والتاريخ وقصص السمر، والحكايات العامة، والكتب المنحولة والضعيفة مثل « كتاب الأغاني » و « البيان والتبيين »، و « الإمامة والسياسة » و « الكامل في الأدب »، و « نهج البلاغة » و شرحه، وغيرها من الكتب التي يعتمدون عليها في الغالب مع ما يجدون من الروايات الموضوعة والضعيفة في تاريخ الطبري والمسعودي واليعقوبي وابن مزاحم، وغيرهم. ويكفيهم إشارة هامشية منها لكي يبادروا إلى تضخيمها، والتوسع في إعطاء الشرح والتفسيرات لها، والبناء عليها صرحاً كاذباً من المعطيات والتخمينات.

كما تعجلوا طريق البحث، ولم يتذوقوا خاصية

العلم الإسلامي في الرواية والإسناد - إلا القليل منهم - فاستوى عندهم الحق والباطل، وأضافوا إلى ذلك دخيلة حقدتهم على الإسلام ودولته وتاريخه، وادعوا منهجًا تحليليًا يكذبون به على الحقائق، ويستنطقون الروايات بما لا تنطق به، ويزعمون أن هذا ما وراء السطور؛ فأحالوا تاريخ الأمة التي عرفت بالبساطة والصراحة والشهامة، وعلمها الإسلام الوضوح في القول والعمل، والسر والعلن؛ أحالوا ذلك التاريخ إلى تاريخ مؤامرات ودسائس، قياسًا على ما عرفته أوروبا من مكائد البلاط في عصورها المظلمة.

إن المستشرقين في كثير من الأحيان يحكمون على الإسلام والتاريخ الإسلامي معتمدين على قيمهم ومقاييسهم الثقافية الخاصة، بدلًا من الاعتماد على المصادر التاريخية، وأعراف ومبادئ المجتمع الإسلامي.

ولا شك أن مصدر الخطأ في منهجهم هو

التدخل بالتفسير الخاطيء للأحداث التاريخية،
 وفق مقتضيات وأحوال عصرهم الذي يعيشون
 فيه، دون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه
 الحادثة وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك
 الوقت، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها.

وبصرف النظر عن الحقد والتعصب لديهم،
 يمكن القول: إن سبب انحراف منهجهم ومن
 اتبعهم في هذا الطريق هو القياس الفاسد؛ فلما
 كانت الخلافة الإسلامية عندهم لا تختلف عن
 أية حكومة مذهبية، وكان أصحاب رسول الله ﷺ
 مجرد أشخاص لا يختلفون عن سائر الناس في
 المطامع والكيد السياسي، فإن الخلاف الذي وقع
 بينهم لا يعدو في نظر هؤلاء أن يكون أزمة صراع
 على السلطة من النوع الذي شهدته الحكومات
 الأوروبية في العصور المتأخرة.

فمثلاً عندما يعرض المستشرق الفرنسي
 «لامنس» لحادثة سقيفة بني ساعدة، وهي سابقة

رائعة لتطبيق الشورى الإسلامية - حيث اقتنعت
الأكثرية برأي الأقلية - فإن صور المؤامرات
في البلاط الفرنسي في القرنين الخامس عشر
والسادس عشر تشوه رؤيته لأحداث السقيفة، حين
يزعم أن الصراع حول الخلافة بين المهاجرين
والأنصار قد بلغ غايته بعد وفاة الرسول ﷺ، وأن
أبا بكر وعمر تأمرا على انتزاع الخلافة والتعاقب
عليها لغير صالح علي^(١).

وبناء على ما سبق، إذا كانت الروايات التي
تسوقها كتب الأخبار، والتاريخ دون تمحيص
أعطت صورًا مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي؛
وذلك لتأثر الإخباريين الذين اعتمدتهم الإمام
الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة
والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة التي
طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده، وإذا

H. Lammens: L' Islam: croyances et (١)
institutions' P. 47.

كانت الانحرافات في الكتابة التاريخية حديثاً تكمن في سوء القصد، وإرادة التحريف والتشويه عند البعض، وفي انعدام الالتزام بالأصول الإسلامية في الفكر والتصور والأصول المنهجية في النقد والتحقيق عند آخرين - فإن الخروج من المأزق والوضع السيئ الذي أحاط بكتابة التاريخ الإسلامي في القديم والحديث يتطلب القيام بأمرين اثنين:

الأمر الأول: تحقيق الروايات التاريخية وفق الموازين النقدية التي اتبعها علماء الحديث النبوي؛ ذلك أن الحقائق الناصعة في تاريخنا تحتاج إلى استخراجها من الأنقاض؛ أنقاض الأوهام والمفتريات، وأنقاض الأهواء والبدع والمذاهب التي افترها المفترون، ووضعها الوضّاعون من بين رواة الأخبار. وهؤلاء ليسوا قلة حتى أنهم قد احتاجوا من جهابذة العلماء إلى تصانيف خاصة بهم؛ كالمجروحين والمتروكين والضعفاء. وعليه، ينبغي التثبت من النصوص،

وتمحيص الأخبار، وذلك بربط دراسة التاريخ الإسلامي إلى حدٍّ ما بما يسمى بـ « علم الجرح والتعديل » وهو علم جليل يقوم على دراسة مستفيضة لأحوال الرواة والتحري عن ميولهم وصفاتهم وأخلاقهم وعقائدهم. وقد بذل علماء هذا الفن جهداً عظيماً، وتحملوا في سبيل ذلك التعب والسفر الطويل، والرحلات المتعددة للتحري والتنقيب عن أحوال الرواة، ودراسة حياتهم والسؤال عنهم. وقد كانوا في دراستهم لأحوال الرواة في غاية التجرد عن الهوى والتزموا الموضوعية في البحث، فلم تؤثر فيهم روابط الصداقة أو القرابة أو الاشتراك في الوطن والمذهب؛ لأن الحق الذي جعلوه نصب أعينهم كان أعلى وأعلى في نظرهم من كل اعتبار آخر.

ولا شك أن تطبيق هذا النقد على رواة الأخبار يؤدي إلى توثيق سند الروايات التاريخية، وفحص أولئك الرجال الذين تناقلوها، لا سيما وأن

المؤرخين المسلمين القدامى تأثروا فيما كتبوه بطريقة رواية الحديث في ذكر أسانيد الأخبار.

على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة المرويات، فمن العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية - وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في رواية الحديث من أربعة أمور، وهي: العقل والضبط والإسلام والعدالة - لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة، مما تأكدت صحته من طريق مصنفات السنة.

ولهذا فرّق العلماء بين ما يُتشدّد فيه من الأخبار، وبين ما يُتساهل فيه تبعاً لطبيعة ما يروى؛ فإذا كان المروي يتعلق بالنبي ﷺ أو بأحد من الصحابة - رضي الله عنهم - فإنه يجب التدقيق

في رواته، والاعتناء بنقدهم، أما إذا كان المروي لا يتعلق بالعقائد أو شيء من الأحكام الشرعية فإنه يُتساهل فيه قياسًا على ما أصّله علماء الحديث في باب « التشدد في أحاديث الأحكام والتساهل في فضائل الأعمال »، فيقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه، فيستشهد بها لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة، وربما يستدل بها على بعض التفصيلات، وقد يحاول البعض الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سندًا.

وهذا منهج معتبر عند العلماء المحققين، فنجد مثلاً الحافظ ابن حجر يقول في محمد بن إسحاق: « إمام في المغازي، صدوق يدلّس »^(١)، ويقول في سيف بن عمر التميمي: « ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ »^(٢).

(١) ابن حجر: طبقات المدلسين، (ص ٥١).

(٢) ابن حجر، التقریب، (٢/١٩٤).

أما الأمر الثاني: وهو صياغة التاريخ الإسلامي وفق التصور الصحيح والموازن الشرعية؛ فالتاريخ الإسلامي هو تاريخ دين وعقيدة، قبل أن يكون تاريخ دول ومعارك ونظم سياسية؛ لأن العقيدة هي التي أنشأت تلك الكيانات من الدول والمجتمعات بنظمها السياسية والإدارية والعلمية والاقتصادية وغيرها.

ولأجل هذه الصفة فإنه ينبغي دراسته وفق منهج علمي صحيح منبثق من التصور الإسلامي والعقيدة الصحيحة وتفسيره تفسيرًا يتماشى مع النظرة الإسلامية للكون والإنسان والحياة، ونشأة الإنسان ومركزه في هذا الكون، ووظيفته وغاية وجوده، ومصيره الذي ينتهي إليه.

فالتمييز إذن في المفاهيم شرط أساسي لفهم هذا التاريخ وتفسيره تفسيرًا صحيحًا؛ لأن المنهج إنما يقوم على مجموعة من المفاهيم والقيم: إن صحت واستقامت استقام المنهج، وإن حُرِفَتْ

وشُوِّهت أصاب المنهج التحريف والاضطراب. فمن المعلوم أن لكل أمة من الأمم مفاهيم خاصة عن الإنسان والحياة والكون، وعلى ضوء هذه المفاهيم تتشكل قيمها الحضارية وحياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتنظر من خلالها للأشياء والأحداث والناس.

والمفاهيم في حياة الأمة تشكل الركيزة الثقافية والعلمية التي تبني عليها تصوراتها وموازينها، وتلك المفاهيم تستمد من العقيدة التي تؤمن بها الأمة وتحافظ عليها، وبحسب اختلافها وتنوعها تختلف زاوية النظرة، والحكم على الأحداث والمواقف، وبقدر ما يحصل بينهما من تقارب واتفاق بقدر ما تتفق النظم ويتوحد الموقف والحكم^(١)؛ ولذلك وقع الاختلاف في منهج التفسير التاريخي بسبب هذا التباين في المفاهيم.

(١) محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي: (ص ١١٢).

على أن خصوصية التاريخ الإسلامي تتجلى في كونه منهجًا يوضح دور الإنسان ومسؤوليته عن التغير الاجتماعي والتاريخي في إطار المشيئة الإلهية؛ لأن التاريخ البشري في المنظور الإسلامي هو تحقيق المشيئة الربانية؛ من خلال الفاعلية المتاحة للإنسان في الأرض بقدر الله، وبحسب سنن معينة يُجري الله بها قدره في الحياة الدنيا.

ويرجع ذلك إلى أن التفسير الإسلامي للتاريخ منبثق من تصور الإسلام للكون والحياة والإنسان، فهو يقوم على الإيمان بالله تعالى، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، فلا يخرج عن دائرة المعتقدات الإسلامية. كما أنه مبني على دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الأول؛ مما جعل حركة التاريخ الإسلامي ذات طابع متميز عن حركة التاريخ العالمي؛ لأثر الوحي الإلهي فيه.

توطئة

يقصد بدراسة التاريخ معرفة الروابط التي تربط الأحداث والوقائع المختلفة لتبين دوافعها ومنطلقاتها ونتائجها واستخلاص السنن والعبر من خلالها.

ويعد تعريف ابن خلدون في هذا الصدد تعريفاً جيداً؛ لأنه نص على وجوب النظر في الأخبار وتحققها، كما أكد على النظر في العلل والأسباب.

ومن هذا المنطلق، فالتاريخ ليس مجرد سرد للحوادث فحسب؛ بل هو تفسير لتلك الحوادث وتقويم لها، ومن ثم أصبح التاريخ أحد الأسلحة التي تستخدم في مجال التوجيه وصياغة الأفكار ونشر المذاهب وتأيدها، كما أنه أصبح يأخذ دوره في الصراع العقائدي بين الأمم؛ ولهذا لا بد من دراسته وفق منهج معين.

لكن يا ترى ما هو المنهج؟

في الاصطلاح اللغوي يقال: النهج، والمنهج، والمنهاج كلها بمعنى واحد، وهي تعني الطريق الواضح، وبمعنى آخر السبيل الفكري والخطوات العملية التي يتبعها الباحث في مساره بقصد تحصيل العلم.

أما في الاصطلاح التاريخي؛ فالمنهج يعني في الدراسات التاريخية القواعد والشروط التي يجب مراعاتها عند معالجة أي حدث تاريخي: سواء بالكتابة والتأليف، أم بالدراسة والتعليم.

ومن الملاحظ أن المنهج في الدراسات التاريخية عندما يطلق يراد به أمران:

الأمر الأول: التوثيق وإثبات الحقائق.

الأمر الثاني: التفسير التاريخي؛ أي معرفة ضوابط تفسير الحوادث والحكم عليها.

الفصل الأول منهج توثيق الأخبار



أولاً: دراسة السند:

الإسناد لغة هو المعتمد^(١)، وسمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه^(٢)، أما في الاصطلاح فهو سلسلة الرواة الذين نقلوا الخبر واحداً بعد واحد إلى أن يصلوا بالرواية إلى مصدرها الأصلي^(٣).

ويعتبر الإسناد في المنهج الإسلامي العمود الفقري للخبر، فهو الوسيلة لنقد الأخبار؛ إذ بمعرفة النقلة تعرف قيمة الخبر، وميزته أنه يعطي طمأنينة وثقة بما يتم نقله عن هذا الطريق؛ إذ

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط.

(٢) محمود الطحان: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، (ص ١٥٧).

(٣) فاروق حمادة: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، (ص ٢٣١).

يمثل شهادة مجموعة من الرجال العدول الثقات الضابطين، مما يؤكد صحة الخبر المنقول ودقته. وميزه السند أيضًا أن الروايات المسندة أفضل بكثير من الروايات والأخبار غير المسندة؛ لأن فيها ما يدل على أصلها، ويمكن التحكم في نقدها وفحصها بصورة أفضل من الأخبار الخالية من السند^(١). وهكذا يبقى الهدف من السند هو تصحيح النصوص والأخبار، ومحاربة الوضع والكذب فيها.

ولأهمية الإسناد فإن استعماله لم يعد مقتصرًا على الحديث النبوي، وإنما شاع استعماله في علوم أخرى كالتفسير والتاريخ والأدب حتى صار يحتل الصفة الغالبة على منهج تدوين العلوم الإسلامية المختلفة.

وفي مجال التاريخ لما كان ذكره يساعد على التحقق من صحة الرواية ونقد الأخبار؛ فلذلك

(١) أكرم ضياء العمري: دراسات تاريخية، (ص ٢٦).

حافظ عليه العلماء الأعلام الذين قاموا بالجمع والتدوين: سواء في السيرة النبوية، أو في الأخبار التاريخية، كما فعل أبان بن عثمان، وعروة بن الزبير والزهري، وخليفة بن خياط، ويعقوب بن سفيان الفسوي وأبو زُرْعَة الدمشقي، والطبري، وغيرهم.

وقد بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة، وذلك في أعقاب الفتنة التي شهدتها صدر الإسلام في عهد عثمان رضي الله عنه، وترتب عليها ظهور الفرق ذات الآراء السياسية المتعارضة، والأهواء المذهبية المتعصبة، ففشا الكذب، وظهر الوضع، ولجأ أتباع هذه الفرق إلى الوضع في الحديث وفي الأخبار، وهذا ما جعل العلماء يؤكدون على ضرورة التثبت في مصادر الرواية، ويسألون عن الرجال الذين اشتركوا في نقلها، خصوصاً وأن القرآن الكريم والسنة النبوية يأمران بالتبني والتثبت في خبر الفاسق دون العدل

الثقة حتى لا يصاب أحد بجهالة أو ظلم أو حالة سوء؛ قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. وجاء في حديث رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»^(١). وقوله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»^(٢).

وفي شأن الإسناد قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم»^(٣).

(١) متفق عليه، رواه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، (٢٨٨/٧)، ومسلم في الجامع الصحيح، كتاب البر والصلة، (١١٨/١٦).

(٢) رواه مسلم في الجامع الصحيح، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١٢/١).

(٣) رواه مسلم في الجامع الصحيح، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها (١، ٨٤/٢). ورواه =

وهكذا فإن ابن سيرين جعل قيام الفتنة بداية التفتيش عن الإسناد لتوثيق الأحاديث والأخبار، وقبل ذلك لم يكن يتشدد في السؤال عن الأسانيد؛ بل كانت الرواية تقبل وإن كانت مرسلة ثقة بالرواة.

ومما يدل على هذا قول ابن عباس رضي الله عنه: «إنا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه»^(١)، فعبر ابن عباس هنا عن الفتنة بقوله: ركوب الناس الصعب والذلول؛ ولذا كان لا يقبل إلا ما يعرف.

وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(٢)، وقال الحاكم

= الجوزجاني في: أحوال الرجال، (ص ٣٥، ٣٦).

(١) رواه مسلم في صحيحه، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء، (١/ ٨٠).

(٢) المصدر السابق، باب بيان أن الإسناد من الدين، (١/ ٨٠).

متعقبًا: « فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدُرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا »^(١).

والإسناد المتصل الصحيح خاصية تنفرد بها الأمة الإسلامية في مجال البحث العلمي؛ فالأمم الأخرى من غير المسلمين لما أرادت أن تجمع في أطوار نهضتها أقوال رجالها وأخبار تواريخها، كان قد فات عليهم زمن طويل، فحاولوا كتابة شؤون تاريخهم عن طريق رواة مجاهيل غير معروفين، ولم يميزوا بين غث ذلك الماضي وسمينه، وعلى هذا المنهاج السقيم صنفت أكثر الكتب الأوربية مما يتعلق بالأمم الخوالي وشؤونها، والمذاهب السالفة ورجالها.

أما المسلمون فقد جعلوا لرواية الأخبار

(١) الحاكم: معرفة علوم الحديث، (ص ٦).

والسير قواعد محكمة يرجعون إليها، وأصولاً متقنة يتمسكون بها؛ فلا تروى واقعة من الوقائع إلا ممن شهدها. وكلما بُعد العهد على هذه الواقعة، وجب تسمية من نقل ذلك الخبر عن الذي نقله إلى شاهد العيان. والأهم من ذلك أنه ينبغي الثبت من أمانة هؤلاء الرواة، وضبطهم، وعدالتهم، وحسن تحملهم للخبر الذي يروونه، حتى يتميز الصادق من الكاذب^(١).

فشرط الرواية التاريخية الصحيحة أن كل روايتها المتعاقبين إلى شاهد العيان يجب أن يكونوا أهلاً للاستقامة، متدينين تدينًا صحيحًا، وعندهم ملكة الحفظ التي تمنع وقوعهم في الأوهام والتخليط، وتؤدي إلى ضبطهم للرواية: سواء في صدورهم، أم في كتبهم؛ لأن اشتراط الأمانة والثقة والورع في المؤرخ ضروري لقبول شهادته على الرجال والأمم وتقويم دورهم التاريخي.

(١) محمد سرور: دراسة في السيرة النبوية، (ص ١٠٨، ١٠٩).

ولا شك أن هذه المهمة كانت من أشق الأمور، ومع ذلك فإن مئات العلماء تفرغوا لها، ووقفوا أعمارهم على تحري ذلك واستقصائه وتدوينه، وطافوا لأجله البلاد؛ حيث كان العالم ينتقل مثلاً من بخارى إلى مصر من أجل رواية واحدة أو راوٍ واحد؛ ليتأكد من صحة ما يقول. ورحلوا بين الأقطار باحثين دارسين لأحوال الرواة. وكانوا يلتقون بالمعاصرين لهم من الرواة ليسبروا أغوارهم، وينظروا في أحوالهم، فإذا اطمأنوا إلى سيرة فريق منهم سألوهم عما يعرفون من أحوال الطبقة من الرواة التي كانت قبلهم.

وكان ممن يعتني بالرواية ويحملها رجالٌ من الولاة والحكام والأمراء الذين يُخشى جانبهم، ويحذر الناس من بطشهم وجبروتهم، فكان النقاد من العلماء يلتزمون فيهم قول الحق، وينزلونهم في المنازل التي يستحقونها، ولا يبالون بما قد يصيبهم من مكروه بسبب هذه المصارحة بما يرضي الله،

ويصون أمانة الصدق والوفاء بها.

ونذكر على سبيل المثال: الإمام المحدث
وكيع بن الجراح، وكان أبوه عاملاً للدولة على
بيت المال، فكان لا يروي عن أبيه شيئاً حتى
يعضده برواية راوٍ آخر ثقة، فإذا انفرد أبوه بخبر
توقف وكيع عن الأخذ بذلك حتى تقويه رواية
أخرى^(١).

فهل رأينا مثل هذا الاحتياط، ومثل هذه
المبالغة في الثبوت والتدقيق عند أهل ملة أخرى
غير المسلمين؟!

وقد اجتمع من ذلك المجموع العلمي العظيم
علم مستقل من العلوم الإسلامية أطلق عليه فيما
بعد « علم الرجال » يحتضن مئات المصنفات في
هذا الفن.

وبفضل هذه الجهود الجبارة التي بذلها أسلافنا

(١) المرجع السابق، (ص ١٠٩، ١١٠).

تيسر لمن أتى بعدهم من العلماء والباحثين أن يقفوا على أحوال مئات الألوف من الحفاظ والعلماء والرواة؛ منهم المتقن الثقة، ومنهم الصادق، ومنهم المقبول، ومنهم الضعيف، ومنهم الكذاب المتروك.

هذا، وقد شهد بعض المستشرقين بصحة هذا المنهج كأداة للتحقق من صحة الأخبار والمرويات التاريخية، وكما يقول المثل العربي: «والفضل ما شهدت به الأعداء». ومن هؤلاء العالم الألماني الدكتور/سبرينكر الذي كان في سنة أربع وخمسين وثمانمائة وألف موظفًا في ديوان من دواوين المعارف في آيالة البنغال، وأمين السر للجمعية الآسيوية فيها. قال في مقدمته الإنجليزية على كتاب «الإصابة» للحافظ ابن حجر المطبوع في كلكتا سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة وألف، قال: «لم يكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت

في علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون في هذا العلم العظيم الخطر الذي يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشؤونهم^(١).

وقد اتخذت جهود العلماء المسلمين لمقاومة الكذب في الخبر جانبين: جانباً نظرياً، وهو وضعهم للقواعد الدالة على الكذب، وجانباً عملياً وذلك ببيانهم الأشخاص المتهمين بالكذب وتعريف الناس بهم ليحتاط منهم. ففي الجانب النظري بلغ المنهج النقدي عند العلماء المسلمين في وضع قواعد علم الرواية من الدقة والإحكام أرقى ما يمكن أن تصل إليه الطاقة البشرية والقدرة الإنسانية. ويكفي لمعرفة دقة المنهج العلمي الذي اتبعه العلماء المسلمون أصحاب هذا الفن الاطلاع على ما كتبه في قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظهما، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح،

(١) سليمان الندوي: الرسالة المحمدية، (ص ١١).

وشروط قبول الرواية، حيث اشترطوا فيمن تقبل روايته شرطين أساسيين وهما:

أ - العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: مسلماً، بالغاً، عاقلاً، صادقاً، بريئاً من أسباب الفسق، سليماً من خوارم المروءة.

ب - الضبط: وهو إتقان ما يرويه الراوي: حافظاً لروايته إن روى من حفظه، ضابطاً لكتابه إن روى من الكتاب، عالماً بمعنى ما يرويه، متيقظاً غير مغفل.

فمن قواعد الرواية كراهة النقل عن الضعفاء، واختيار السماع من الأمناء، واشتراط الصدق، وأن السفه والكذب يوجبان إسقاط العدالة، وترك السماع ممن اختلط وتغيّر، ومن غلب على حديثه وروايته الشواذ والمناكير والغرائب لا يحتج بروايته، وترك الاحتجاج بمن كثر غلطه وكان الوهم غالباً على روايته، وردّ حديث أهل الغفلة ومن عرف بالتساهل في روايته، وكراهية الرواية

عن أهل المجون والخلاعة^(١).

أما الجانب العملي المتمثل في بيان الرواة والتعريف بهم، فقد ألف العلماء المتخصصون عددًا كبيرًا من المؤلفات منها ما أفرد لذكر الثقات، ومنها ما أفرد للضعفاء، ومنها ما جمع بين الثقات والضعفاء، مع ذكر ألفاظ الجرح والتعديل المنطبقة على كل راوٍ. وفيما يأتي بعض الأمثلة على أصناف هذه الكتب:

أ - كتب الثقات:

- كتاب الثقات لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي.

(١) في شروط وقواعد الرواية، انظر: الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، والقاضي عياض: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، وابن الصلاح: معرفة علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، وابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. والسبكي: قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، وظفر أحمد التهانوي: قواعد في علوم الحديث، والقاسمي: قواعد التحديث.

- كتاب الثقات لعمر بن أحمد بن شاهين.

ب - كتب الضعفاء:

- كتاب الضعفاء الصغير، والضعفاء الكبير
لمحمد بن إسماعيل البخاري.

- كتاب الضعفاء والمترولين لأبي زرعة
الرازي.

ج - الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء:

- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم
الرازي.

- تواريخ الإمام البخاري الثلاثة: الكبير
والأوسط والصغير.

- ومما لا شك فيه أن المصنفات في قواعد
الرواية وفي الرجال قدمت خدمة جليلة للسنة
المطهرة، ويمكن الاستفادة منها في حقل التاريخ
الإسلامي إلى حد ما؛ إذ إنها تكشف النقاب عن
قواعد التحديث وأحوال الرواة لتمييز القوي

من الضعيف والصادق من الكاذب، وبذلك يمكن للباحث أو المؤرخ أن يعرف لكل خبر قيمته، فيستبعد الأخبار الضعيفة والموضوعة وينبه عليها ليتجنبها الناس، ويستخرج الروايات الصحيحة ويبينها، خصوصًا وأن الهدف من الدراسات التاريخية هو إبراز الحقائق التي تعتبر هدفًا منشودًا يتوخاه كل باحث نزيه.

لكن قد يسأل سائل: لماذا لم يتقيد المؤرخون المسلمون مثل الإمام الطبري - وهو شيخ المؤرخين في عصر التدوين - بالقيود التي تمسك بها أهل الحديث بالنسبة إلى الرواة الضعفاء فأدخلوا في تواريخهم أقوال الرواة الضعفاء أمثال محمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، والواقدي، وسيف بن عمر الضبي، وأبي مخنف لوط بن يحيى، وغيرهم من الضعفاء المتهمين بالكذب والوضع في الحديث؟

لا يخفى أن هذا التساؤل يطرح منهجًا مرسومًا

عند المؤرخين المسلمين. فقد كانوا يذكرون ما يبلغهم، ويسوقون سنده تاركين العُهدَةَ على الراوي. وبعد البحث والتقصي في السند يؤخذ الصحيح وغير الصحيح يُعرف ويرد وفق ضوابط الرواية وقواعدها.

ولهذا نجد أن ما قام به الإمام الطبري في تاريخه هو عرضه لوجهات النظر المختلفة لرواته ومصادره، باتباع طريقة جمع الأصول وتدوينها على صورة روايات، المسؤول عنها رجال السند، أي الرواة. وهؤلاء متفاوتون في الأقدار، وأخبارهم ليست سواء في قيمتها العلمية؛ ففيها الصحيح والضعيف والموضوع تبعاً لصدق الرواة أو كذبهم، ومنزلتهم في الأمانة والعدالة والتثبت؛ ولذلك ينبغي للباحث دراسة أسانيد ومتون الروايات وفق المقاييس المعتمدة عند النقاد؛ للوقوف على مدى صحتها من عدمه.

ومن الملاحظ أن الإمام الطبري في تاريخه

لم يرد الاقتصار على المصادر الموثوقة؛ بل أراد أن يطلع قارئه على مختلف وجهات النظر، فأخذ من مصادر أخرى قد لا يثق هو بأكثرها إلا أنها تفيد عند مقابلتها بالأخبار القوية؛ فقد تكمل بعض ما فيها من نقص أو تقوي الخبر باشتراكها مع المصادر الصحيحة في أصل الحادثة.

إن مثل الإمام الطبري ومن على شاكلته من المؤرخين الثقات في إيرادهم الأخبار الضعيفة كمثل رجال القضاء إذا أرادوا أن يبحثوا في قضية، فإنهم يجمعون كل ما تصل إليه أيديهم من الأدلة والشواهد المتصلة بها، مع علمهم بتفاهة بعضها أو ضعفه اعتماداً منهم على أن كل شيء سيقدر بقدره.

ومع الأسف نجد أن بعض الباحثين ينتقون الأخبار حسب أهوائهم وميولهم، ويأخذون الروايات الموضوعة أو الضعيفة التي تخدم مذاهبهم وآراءهم، ويكتفون بالإشارة في الهامش

إلى أن مصدرهم تاريخ الطبري! فهذا خداع للقارئ ، وفي نفس الوقت إساءة للمؤلف، وهو لا ذنب له بعد أن بين لقرائه مصادره أو موارده، وعلى الباحثين معرفة نزعات وأحوال أصحاب هذه المصادر من الرواة لبيان صحتها أو زيفها قبل الاعتماد عليها في الاستنتاج والتحليل، فينبون كلامًا طويلًا على رواية ضعيفة أو موضوعة، وهذا تضليل للقراء من جهة وإساءة للمنهج العلمي من جهة أخرى.

ثانيًا: دراسة المتن:

المتن لغة ما ارتفع من الأرض^(١)، واصطلاحًا ما ينتهي إليه السند من الكلام بمعنى نص الخبر.

ويراد بدراسة المتن دراسة النص من جوانب متعددة، منها ما يهدف إلى التأكد من صحة النص بأن لا يخالف الأصول الشرعية والقواعد

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط.

المقرّرة، أو يخالف طبيعة العصر المتحدث عنه وأعراف الناس وعاداتهم وقيمهم، أو يخالف طبيعة الأشياء والمعلومات التاريخية المستفيضة، أو يشتمل على أمر منكر أو مستحيل، إلى غير ذلك من الأمور، ومنها ما يهدف إلى فهم النص وفقهه، سواء فهم أحكامه ودلالاتها، أو فهم لغته وألفاظه.

وجدير بالذكر أن جهود العلماء المسلمين لم تكن منصبّة فقط على نقد السند، وإنما كانت منصبّة أيضًا على المتن؛ لأن العلة^(١)، كما تكون في السند قد تكون في المتن، على أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، وكذلك لا يلزم من صحة السند صحة المتن؛ فقد يكون السند ضعيفًا والمتن صحيحًا لوروده من طرق أخرى تشهد

(١) العلة سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث مع ظهور السلامة منه، انظر: ابن المديني: علل الحديث ومعرفة الرجال، (ص ١٠).

بصحته، كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قاذحة فيه^(١).

ولذلك أصّلوا في هذا الشأن منهجًا علميًا دقيقًا، فهم لا يحكمون بالضعف على كل أخبار راوٍ ضعيف، فقد يكون مصيبًا أو صادقًا في رواية ما بعينها، وفي هذا ردّ للحق، إذ قد يصيب الضعيف، وقد يهيم الصادق.

ولهذا يستشهد علماء الحديث في بعض الأحيان بأحاديث في أسانيدھا ضعفاء - لكنهم غير متهمين بالكذب والوضع - عند ثبوت متن الحديث أو أصل الخبر من غير تلك الطريق. وهذا يعني أنهم نظروا إلى متن الحديث كما نظروا إلى سنده؛ إذ قبول ذلك المتن بذلك الإسناد على ما فيه من ضعف يدل دلالة واضحة على عمق نظرهم في نقد النصوص، وأن الإسناد الضعيف لا يمنعهم من قبول المتن الصحيح

(١) المصدر السابق، (ص ١٠).

أو المعروف من طريق آخر^(١).

وقد كان منهج الصحابة - رضوان الله عليهم -
التثبت في الرواية، والتأكد من صحة النص مع
أنهم لا يتهمون رواتها بالكذب.

فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين سئل عن الجدة
هل تترث؟ فأجابه المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنها تترث
السدس، فطلب منه أن يأتيه بشاهد، فشهد محمد
ابن مسلمة رضي الله عنه^(٢).

وكذلك اعتذار عمر بن الخطاب من أبي
ابن كعب رضي الله عنه عندما حدّثه بحديث، فطلب أن يأتيه
ببينة على ما يقول، فلما أتاه بذلك قال له: أما إنني
لم أتهمك ولكن أحبيت أن أتثبت^(٣).

وفيما استدركته عائشة - رضي الله عنها -
على الصحابة أنها سمعت حديث عمر بن

(١) د. مسفر الدميني: مقاييس نقد متون السنة، (ص ١١٣).

(٢) الذهبي: تذكرة الحفاظ، (٢/١).

(٣) المصدر السابق: (٨/١).

الخطاب وابنه عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: « إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ». وقالت: حسبكم القرآن: ﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [الإسراء: ١٥] ^(١)، وفي رواية مسلم أنها قالت: « إنكم لتحذثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ » ^(٢).

وبالنظر إلى نقل المتون عند الصحابة والفقهاء والمحدثين يلاحظ في هذا الباب تأصيلهم لبعض المقاييس لنقد النص كعرضهم المتن على القرآن، فإذا خالفه مخالفة لا يمكن معها الجمع حكموا برده إذا تعذر تأويله أو توجيهه، ثم عرض السنة بعضها على بعض، حيث كان المحدثون يعرضون

(١) رواه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، (٢/ ٨١).

(٢) رواه مسلم في الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، (٦/ ٢٣٢).

الروايات الواردة في موضوع واحد بعضها على بعض؛ فيظهر لهم من هذه المقابلة عدة نتائج تلعب دورًا في تصحيح النص مما يمكن أن يعلّق به من زيادات أو إدراجات الرواة وأوهامهم. كما كان من مقاييسهم ردّ المتن إذا تعارض مع الأصول الشرعية المقررة وما عرف من أحكام الدين، وكذا استعمال النظر العقلي والمعلومات التاريخية الثابتة في نقد بعض المتن^(١).

ومثال ذلك ما حدث في عام (٤٤٧هـ / ١٠٥٥م) إذ أظهر بعض اليهود كتابًا، وزعموا أنه كتاب رسول الله ﷺ لإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة بعض الصحابة - رضي الله عنهم - فلما رفع الكتاب إلى وزير الخليفة القائم العباسي، أحاله على المؤرخ الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب البغدادي، فتأمله، ثم قال: هذا مزور. فقليل: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة

(١) انظر الدميني: المصدر السابق، (ص ٩٥، ١٨٣، ٢٠٧).

معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح سنة (٨ هـ)،
 وفتح خيبر كان سنة (٧ هـ) وفيه شهادة سعد بن
 معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة سنة (٥ هـ)
 قبل فتح خيبر بستين^(١).

وهكذا تمكن الخطيب البغدادي بفضل
 استعانته بالمعلومات التاريخية الثابتة من اكتشاف
 تزوير نص هذه الوثيقة، واعتمد الوزير ما قاله
 المؤرخ. ولم يجز اليهود على ما في كتابهم.

وينطبق على هذا الحادث وأشباهه ما سبق أن
 قاله سفيان الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب،
 استعملنا لهم التأريخ»^(٢).

ومما يلاحظ أن القواعد التي وضعها العلماء
 المسلمون للتوصل إلى معرفة النص الصحيح -

(١) ابن الجوزي: المتظم، (٢٥٦/٨)، والذهبي: سير أعلام
 النبلاء، (٢٨٠/١٨)، وابن القيم: المنار المنيف (ص ٣٧-٣٩).
 (٢) ابن الصلاح: المقدمة، (ص: ٥٧٧)، والسخاوي: الإعلان
 بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، (ص ٣٩٠).

وإن كانت في الأصل خاصة بالحديث النبوي -
صالحة للتطبيق في مختلف العلوم الإسلامية،
وخاصة التاريخ الإسلامي؛ لأن المؤرخين الأوائل
نسجوا على منوال المحدثين في طريقة العرض،
وسرد الروايات بالأسانيد، كما أن التاريخ عبارة
عن أخبار ووثائق ونصوص لا طريق للتثبت من
صحتها إلا بتطبيق هذه القواعد المنهجية.

وقد أدرك عدد من المؤرخين المعاصرين
إيجابيات هذا المنهج، ودقة قواعده النقدية؛ فدعوا
في مؤلفاتهم إلى الاقتداء به، واقتبسوا فصولاً من
مؤلفات علماء المصطلح مثل الخطيب البغدادي
وابن عبد البر وابن الصلاح وغيرهم؛ بل قد عنون
أحدهم - وهو نصراني - لكتابه باسم المصطلح
الذي يستعمله علماء الحديث^(١).

(١) لقد كان ما عمله أسد رستم في كتابه « مصطلح التاريخ »
من الإفادة من مصطلح الحديث في وضع مصطلح للتاريخ
محاولة مفيدة في الكشف عن قواعد نقد الحديث في عملية
نقد التاريخ.

ثالثاً: شروط الرواية المقبولة:

من العسير تطبيق منهج النقد عند المحدثين بكل خطواته على جميع الأخبار التاريخية - وإن اشترط العلماء في المؤرخ ما اشترطوه في راوي الحديث من أربعة أمور: العقل والضبط والإسلام والعدالة^(١) - لأن الأخبار التاريخية لا تصل في ثبوتها وعدالة رواتها، واتصال أسانيدها إلى درجة الأحاديث النبوية إلا فيما يتعلق ببعض المرويات في السيرة والخلافة الراشدة؛ مما تأكدت صحته عن طريق مصنفات السنة. أما أكثرها فمحمول عن الإخباريين بأسانيد منقطعة يكثر فيها المجاهيل والضعفاء والمتروكون.

(١) الكافي: المختصر في علم التاريخ، (ص ٣٣٦).
ويقول السبكي: « فلا بد أن يكون المؤرخ عادلاً، عالماً بكل من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه » قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين، (ص ٧١).

ولهذا فرق العلماء بين ما يُتَشَدَّدُ فيه من الأخبار، وبين ما يُتَسَاهَلُ فيه تبعاً لطبيعة ما يروى، على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات، فإذا كان المروي متعلقاً بالنبي ﷺ أو بأحد من الصحابة - رضي الله عنهم - فإنه يجب التدقيق في رواته والاعتناء بنقدهم.

ويلحق بهذا ما إذا كان الأمر متعلقاً بثلب أحد من العلماء والأئمة ممن ثبتت عدالته، أو تنقصهم وتدليس حالهم على الناس « لأن كل من ثبتت عدالته لا يقبل جرحه حتى يتبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه »^(١).

وكذلك إذا كان الأمر يتعلق بقضية في العقيدة، أو موضوع شرعي كتحليل وتحريم، فإنه لا بد من التثبت من رواته ومعرفة نقلته، ولا يؤخذ في هذا الباب إلا من الثقات الضابطين. يقول

(١) ابن حجر: التهذيب، (٧/ ٢٧٣).

الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الشأن: « كما أن استعمال قواعد المصطلح في نقد الروايات التاريخية ينبغي أن يشتد على قدر تعلق المادة بالأحداث الخطيرة التي تؤثر فيها الأهواء ويشتد عندها الرواة، كأن تكون الروايات لها مساس بالعقائد كالفتن التي حدثت في جيل الصحابة، أو ذات صلة بالأحكام الشرعية كالسوابق الفقهية، فإن التشدد في قبولها يجعل استعمال قواعد نقد الحديث بدقة أمراً مقبولاً »^(١).

أما إذا كان الخبر المروي لا يتعلق بشيء من الأحكام الشرعية - وإن كان الواجب الثبت في الكل - فإنه يتساهل فيه قياساً على ما اصطلاح عليه علماء الحديث في: « باب التشدد في أحاديث الأحكام، والتساهل في فضائل الأعمال ».

روي عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: « إذا

(١) د. أكرم ضياء العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة، (ص ٢١١).

روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً أو يرفعه تساهلنا في الأسانيد»^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه: أن هذا التساهل لا يعني الرواية عن المعروفين بالكذب، وساقطي العدالة؛ لأن ساقط العدالة لا يحمل عنه أصلاً، وإنما قصد العلماء بالتساهل إمرار أو قبول رواية من ضعف ضبطه بسبب الغفلة، أو كثرة الغلط، أو التغير والاختلاط ونحو ذلك، أو عدم اتصال السند كالرواية المرسلة أو المنقطعة. ووفق هذه القاعدة جَوَّز بعض الفقهاء العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب.

وبناءً على ذلك إذا كانت الرواية التاريخية لا تتعلق بإثبات أمر شرعي أو نفيه: سواء كان

(١) الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، (ص ٢١٢).

لذلك صلة بالأشخاص - كالصحاباة - رضوان الله عليهم - أو الأحكام - الحلال والحرام - فإن الأمر عندئذ يختلف، فيقبل في هذا الباب من الروايات الضعيفة ما لا يقبل في سابقه، فيستشهد بها؛ لأنها قد تشترك مع الروايات الصحيحة في أصل الحادثة، وربما يستدل بها على بعض التفصيلات، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق سندًا.

يقول الكافي في هذا الصدد: «يجوز للمؤرخ أن يروي في تاريخه قولاً ضعيفاً في باب الترغيب والترهيب والاعتبار مع التنبيه على ضعفه، ولكن لا يجوز له ذلك في ذات البارئ ﷻ، وفي صفاته، ولا في الأحكام، وهكذا جواز رواية الحديث الضعيف على ما ذكر من التفصيل المذكور»^(١).

ويقول أكرم ضياء العمري أيضاً: «أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي

(١) الكافي: المختصر في علم التاريخ، (ص ٣٢٦).

لا تمس العقيدة والشرعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير؛ لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تعامل معاملة الأحاديث؛ بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوة سحيقة بيننا وبين ماضينا؛ مما يولد الحيرة والضياغ، والتمزق والانقطاع... لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ أمتنا. ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة، آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة^(١).

(١) د. أكرم ضياء العمري: دراسات تاريخية، (ص ٢٧).

وهذا التفريق بين ما يتشدد فيه من الأخبار ويتساهل فيه نلاحظه بوضوح في تصرف الحافظ ابن حجر العسقلاني في جمعه بين الروايات في كتابه «الفتح».

ففي الوقت الذي يقرر فيه: رفض رواية محمد ابن إسحاق إذا عنعن ولم يصرح بالتحديث، ورفض رواية الواقدي؛ لأنه متروك عند علماء الجرح والتعديل، فضلاً عن غيرهما من الإخباريين الذين ليس لهم رواية في كتب السنة من أمثال أبي عوانة والمدائني، فإنه يستشهد برواياتهم، ويستدل بها على بعض التفصيلات، ويحاول الجمع بينها وبين الروايات الأخرى التي هي أوثق إسناداً.

وهذا دليل على قبوله لأخبارهم فيما تخصصوا فيه من العناية بالسير والأخبار. وهو منهج معتبر عند العلماء المحققين وإن لم يقبلوا روايتهم في الأحكام الشرعية. فنجد ابن حجر يقول

في محمد بن إسحاق: «إمام في المغازي صدوق يدلّس»^(١)، ويقول في الواقدي: «متروك مع سعة علمه»^(٢) - ويقول في سيف بن عمر: «ضعيف في الحديث عمدة في التاريخ»^(٣).

وفيما يلي بعض النماذج من تصرف ابن حجر واعتباره لروايات الإخباريين:

١ - في (كتاب المغاري، باب غزوة العشيرة): ذكر عدد غزوات الرسول، وعدد بعوثة وسراياه، وعدد الغزوات التي وقع فيها القتال، فاستشهد بأقوال أهل السير مثل ابن إسحاق والواقدي وابن سعد، وذكر خلافتهم، وجمع بين أقوالهم وأقوال من هم أوثق منهم من رواة الصحيح^(٤).

(١) ابن حجر: طبقات المدلسين، (ص ٥١).

(٢) ابن حجر: التقريب، (١٩٤/٢).

(٣) المصدر السابق: (٣٤٤/٢).

(٤) ابن حجر: فتح الباري، شرح صحيح البخاري، (٢٧٩/٧)،

٢ - في (كتاب المغازي باب قتل أبي جهل) :
 جعل رواية ابن إسحاق جامعة بين الروايات رغم
 مخالفتها لما في الصحيح، وذلك في قصة مقتل
 أبي جهل يوم بدر في قوله: « فهذا الذي رواه ابن
 إسحاق يجمع بين الأحاديث، لكنه يخالف ما في
 الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه
 رأى معاذاً ومعوذاً - رضي الله عنهما - شداً عليه
 جميعاً حتى طرحاه » يعني أبا جهل ^(١).

٣ - في (كتاب المغازي باب حديث بني النضير) :
 في قصة بني النضير، ومتى كان حصارهم: ذكر
 ابن إسحاق أنها كانت بعد أحد، وبعد استشهاد
 القراء في بئر معونة والذي في البخاري عن
 عروة: أنها كانت على رأس ستة أشهر من وقعة
 بدر، أي قبل أحد. وقد مال ابن حجر إلى ترجيح
 رواية ابن إسحاق رغم إirاده سبباً للغزوة غير
 الذي ذكره ابن إسحاق وصححه بقوله: « فهذا

(١) المصدر السابق، (٧/٢٩٦).

أقوى مما ذكر ابن إسحاق من أن سبب غزوة بني
النضير طلبه ﷺ أن يعينوه في دية الرجلين، لكن
وافق ابن إسحاق أهل المغازي»^(١).

* * *

(١) المصدر السابق: (٧/ ٣٢٩، ٣٣٢).

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
السلطنة الفروسي

الفصل الثاني



منهج تفسير الحوادث والحكم عليها

ويتعلق هذا الفصل بذكر مجموعة من القواعد والضوابط التي يمكن من خلالها الحكم على الحوادث التاريخية، وتفسيرها تفسيراً يتماشى مع النظرة الإسلامية للكون والإنسان والحياة.

القاعدة الأولى: اعتماد المصادر الشرعية وتقديمها على كل مصدر فيما نصت عليه من أخبار وضوابط وأحكام:

ويرجع ذلك إلى اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول: لأنها أصدق من كل وثيقة تاريخية فيما ورد فيها من الأخبار، وذلك لصدق الموحى بها وعلمه وهيمته، كما أنها وصلتنا بأوثق منهج علمي؛ حيث وصلنا القرآن الكريم بالتواتر الموجب للعلم القطعي، وصحيح السنة وصلنا بمنهج علمي دقيق؛ حيث اتبع علماء

الحديث والرواية أرقى منهج علمي وأوثقه في تدوين السنة.

الاعتبار الثاني: لما تدل عليه من القوانين التاريخية، والسنن الربانية، والنظرة الشمولية لتاريخ البشرية كله على مدار الزمان في الماضي والحاضر والمستقبل؛ مما يعطي الباحث سعة وشمولاً في النظرة التاريخية، وعمقاً في تحليل الأحداث ومقدرة على تشخيص الداء ووصف الدواء^(١).

إن هذا الكون بما فيه الإنسان هو خلق الله؛ فلا بد من الرجوع إلى الخالق لفهم هذا الخلق، وإذا رجعنا إلى الوحي المنزل من الخالق لهداية البشرية، سنجد السنن واضحة، والاتجاهات محددة.

ومن المعلوم أن الوحي: (الكتاب والسنة) وضع لنا السنن (أي القوانين الطبيعية والاجتماعية

(١) محمد بن صامل السلمي: منهج كتابة التاريخ الإسلامي، (ص ٢٣٦، ٢٣٩).

المبثوثة في الكون والأنفس والمجتمعات) التي تسير في إطارها الأحداث، وتحكم من خلالها الأمم والدول والأشخاص.

ومن خلال السنن الربانية في كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ نفهم التاريخ، ونفسر أحداثه، ونعرف عوامل البناء والأمن والاستقرار والبقاء، وعوامل الهدم والخوف والسقوط والتدمير، وأن هذه السنن مرتبطة بالأمر والنهي، والطاعة والمعصية، والإيمان والكفر، والتوحيد والشرك؛ قال تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧] وقال تعالى: ﴿ إِنْ أَلَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ [الرعد: ١١]، ففقدان تغير الحال إلى الأحسن أو الأسوأ هو تابع لجهد الإنسان وسلوكه وتصرفه.

إن القرآن والسنة يعطيان الباحث المفاهيم والمبادئ التي يمكن في ضوئها تفسير أحداث

التاريخ والحكم عليها. هذا علاوة على ذكر ما سيؤول إليه حال الأمة الإسلامية، وما يصيبها من التفرق، وما يكون فيها من حركات الإصلاح والتجديد، والإشارة إلى عدد من الأحداث والفتن والموقف من بعضها. وقد اعتنى علماء أهل السنة بجمعها، ووضع أبواب لها في مصنفاتهم^(١).

ولئن كانت المادة التاريخية في كتب السنة ليست بنفس المقدار الموجود في المصادر التاريخية إلا أنها لها أهميتها لعدة اعتبارات منها: أن معظم مؤلفيها عاشوا في فترة مبكرة وأغلبهم من رجالات القرن الثاني والثالث الهجري، مما يميز مصادرهم بأنها كانت متقدمة. ثم إن المحدثين يتحرون الدقة في النقل؛ الأمر

(١) أفرد لها الإمام البخاري كتابًا في الجامع الصحيح سماه: كتاب الفتن، وكذا مسلم في الجامع الصحيح: كتاب الفتن وأشراف الساعة، وأبو داود في السنن: الفتن والملاحم، وغيرهم.

والحكم عليها: ٦٩

الذي يجعل الباحث يطمئن إلى رواياتهم أكثر من روايات الإخباريين.

على أن المحدث كان عند جمهور المسلمين أشرف موضعًا وأسمى منزلة من الإخباري، ويرجع ذلك إلى ضبط المحدث ودقته، وتمحيصه للروايات التاريخية، وتحريه في القول، بينما كان الإخباري مظنة للإغراب والتلفيق والاختلاق.

القاعدة الثانية: الفهم الصحيح للإيمان ودوره في تفسير الأحداث:

إن دارس التاريخ الإسلامي إن لم يكن مدرِّكًا للدور الذي يلعبه الإيمان في حياة المسلمين فإنه لا يستطيع أن يعطي تقييمًا علميًا وواقعيًا لأحداث التاريخ الإسلامي.

وعلى سبيل المثال: فهجرة المسلمين من مكة إلى المدينة المنورة كانت هجرة من أجل المبدأ، يوجهها الإيمان الذي كان بالنسبة للمسلمين المهاجرين المحرك الذي ساق

الأفراد والجماعات إلى مصائرهم وإلى صنع تاريخهم. فلم تكن هجرة من أجل الوطن أو المال أو المنصب، إذ تركوا من ورائهم وطنهم وأموالهم ودورهم ومتاعهم فراراً بدينهم من الفتن، واستمسكاً بعقيدتهم، فقدموا بذلك مثلاً عالياً من التضحية والإخلاص في سبيل أن تكون كلمة الله هي العليا.

أما أهل المدينة، وهم الأنصار الذين آوهم في بيوتهم وواسوهم بالمال ونصروهم، فقد قدموا بذلك المثل الصادق للأخوة الإسلامية، تلك الأخوة التي لم يجعلها الإسلام لفظاً فارغاً، أو تحية تثرثر بها الألسنة، وإنما عملاً مرتبطاً بالدماء والأموال، وبعواطف الإيثار والمواساة التي ملأت المجتمع المدني بأروع الأمثال.

قال تعالى في شأن هذه المواقف الإيمانية:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ
يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ

هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ
يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُودْرِهِمْ حَاجَةً
مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ
وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾

[الحشر: ٨، ٩].

كما أن المجاهد المسلم عندما يقاتل في سبيل
الله يعلم أنه لا يقاتل الكفار معتمداً على ذاته،
وأنه لا يقاتلهم بكثرة الجنود ولا بتفوق السلاح
وحده - إن توفر ذلك له - وإنما يقاتل بالإيمان
الصادق الذي يحمله، وبما يعلمه من تأييد الله
للمجاهدين الصادقين، وما يمدهم به من وسائل
مادية ومعنوية كقتال الملائكة إلى جانبهم،
أو تسخير عوامل طبيعية لهم، أو تثبيت قلوبهم
بإنزال السكينة والطمأنينة عليهم ورباطة الجأش،
أو بما يمدهم به من الصبر وقوة التحمل، إلى غير
ذلك من الوسائل المنظورة وغير المنظورة. فقد
أنزل الله الملائكة يقاتلون إلى جانب المسلمين

في معركة بدر، قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِآلِفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّفِينَ﴾ [الأنفال: ٩] وأرسل الله ريحاً شديدة فرقت الأحزاب المحاصرة للمدينة يوم الخندق، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَ تَكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩].

وعند البحث مثلاً عن الأسباب التي أدت إلى انتصار المسلمين في معركة اليرموك سوف نجد أن عدد الروم ستة أضعاف عدد المسلمين، وجيش الروم جيش نظامي مدرب وجيد التسليح، بينما الجيش الإسلامي أقل منه عدداً وعدة وضعيف التدريب، ويقاقل بعيداً عن مركز الخلافة، ومع ذلك حصل له النصر المبين.

على أن المتأمل والباحث في الأسباب المادية المنظورة بحثاً عقلياً مجرداً لا يستطيع أن يقبل نتيجة المعركة رغم أنها متواترة حساً وواقعاً. وهذا

يرجع إلى الجهل بالعوامل الحقيقية المحركة للتاريخ الإنساني في غيبة العلم الصحيح، وإلى إغفال سنن الله في الخلق، وهي سنن ثابتة وصارمة، ﴿ فَلَنْ نَحْدِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَبْدِيلًا وَلَنْ نَحْدِلَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر: ٤٣]، ومن السنن التي أوضحها القرآن الكريم قانون التدافع أو سنة الصراع بين الإيمان والكفر عبر تاريخ الإنسانية الطويل، وحتى يرث الله الأرض ومن عليها. ومن خلال هذا الصراع يختبر الله عباده المؤمنين ويميزهم بالابتلاء، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلاَ إِنْ نَصَرَ اللَّهُ فَرِيقًا ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وبين - سبحانه وتعالى - أن المؤمنين إذا تميزوا بالثبات على العقيدة والإيمان، وأداموا ذكر الله وطاعته، ووجدوا صفوفهم واعتصموا بالصبر؛ فإن النصر حليفهم - وإن كانوا قلة -:

﴿ كَم مِّن فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ
 اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى
 الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء: ١٤١]، ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا
 نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم: ٤٧]، ﴿ إِن نَّصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ
 وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ [محمد: ٧]، إلى غير ذلك من السنن
 الساطعة، والحقائق الثابتة.

لكن الله أمر المؤمنين بالأخذ بالأسباب، وحشد الطاقات والإمكانات المتاحة للوصول إلى القوة اللازمة لإرهاب العدو والتمكين للإسلام، ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] وأوضح أن الجهد الإنساني للمؤمنين هو الذي حسم الصراع لصالح الإيمان، وعمارة الأرض بمقتضى المنهج الرباني؛ لذلك شرع سبحانه الجهاد ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَلَدَمَتِ صَوَامِعُ وَبِيعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ

لَقَوِيَّ عَزِيزٌ ﴿ [الحج: ٤٠].

وأخيراً، فإن الله أوضح أن عاقبة الصراع تكون دائماً للمؤمنين، مهما طال الطريق، وعصف بهم طغيان الباطل، ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

القاعدة الثالثة: أثر العقيدة في دوافع السلوك لدى المسلمين:

إن منهج كتابة التاريخ الإسلامي وتفسير حوادثه يعتمد في أصوله على التصور الإسلامي، ويجعل العقيدة الإسلامية ومقتضياتها هي الأساس في منطلقاته المنهجية، وفي تفسير حوادثه والحكم عليها؛ لذلك ينبغي في تفسير التاريخ الإسلامي الرجوع إلى المصادر الشرعية؛ لمعرفة دوافع

السلوك في المجتمع الذي نشأ وتكوّن على هدي الشريعة، وشكّل حياته ومفاهيمه وفقاً لها، وكانت تعليماتها وأوامرها ونواهيها موجهة لجميع شؤون حياته.

إنه لا بد من إدراك البواعث الحقيقية لتصرفات الناس في صدر الإسلام، وعلاقة هذه البواعث بالحوادث والعلاقات الإنسانية والاجتماعية، ونظم الحكم، وسياسة المال، وطرق التشريع، ووسائل التنفيذ في إطار المبادئ والمفاهيم والقيم الإسلامية.

إن دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي
الذي تهيمن عليه العقيدة كانت في صدر
الإسلام تتأثر كثيرًا بالتطلع إلى ما عند الله،
أي إلى الجزاء الأخروي. وصفوة المؤمنين
عادة لا يشركون دوافع أخرى في سلوكهم؛ إذ
لا بد من إخلاص النية لله تعالى في كل أعمال
المسلم، سواء كانت جهادًا بالنفس، أم نشاطًا

اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم سياسيًا. فعمل المسلم في كل مجالات الحياة يدور حول إرضاء الله تعالى، ويعرف المسلم أنه إذا أشرك في نيته وآثر الدنيا فإنه يحبط عمله، كما ورد في الحديث الشريف: « إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا له وابتغي به وجهه »^(١)، وإذا كان هذا التصور يتحكم في كثير من المسلمين الملتزمين اليوم، فكيف كان أثر ذلك في جيل الصحابة والتابعين وهم خير القرون!

إن معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام، وتركيزه أرواحهم، والتوجه إلى الله وحده بالعبادة والمجاهدة، يجعل من البديهي التسليم بأن الدافع لهم في تصرفاتهم وسلوكهم لم يكن دافعًا دنيويًا بقدر ما كان وازعًا دينيًا وأخلاقيًا: يحث على فعل الخير، والأمر بالمعروف، والنهي

(١) أخرجه النسائي في السنن، كتاب الحج، باب من غزا يلتمس الأجر والذكر، (٢٥/٦).

القاعدة الرابعة: العوامل المؤثرة في حركة التاريخ:

إن المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ منهج شامل لكل الدوافع والقيم التي تصنع التاريخ، غير واقف أمام حدود الواقع المادي المحدود الظاهر للعيان فقط؛ بل إنه يتيح فرصة لرؤية بعيدة، يستطيع المؤرخ معها أن يقدم تقييماً حقيقياً وشاملاً أكثر التحاماً مع الواقع لأحداث التاريخ الإنساني. وذلك لأنه يأخذ في الحسبان مدى أثر العوامل المادية والنفسية المحيطة بالإنسان مع مراعاتها والاعتراف بكافتها، دون تضخيم لبعضها أكثر من حجمه. وقبل هذه العوامل - ومعها وبعدها - قَدَرُ الله جل وعلا، وأمره النافذ، فإنه لا رادَّ لقضائه وأمره.

وهذا سر المفارقة بين المنهج الإسلامي وبقية المناهج الأخرى الوضعية التي تفسر التاريخ تفسيراً عرقياً، أو جغرافياً، أو اقتصادياً أو نفسياً، ولم تحسب حساباً لكافة العوامل المؤثرة في

حركة التاريخ، وإنما اكتفى كل واحد منها بعامل
وضخمه وفسر به تاريخ الإنسان كله.

إنه لا بد من ملاحظة كل العناصر الفاعلة في الحدث التاريخي: من عوامل مادية ومعنوية؛ فالإنسان ذو أبعاد فسيحة وأغوار عميقة، وكل الظواهر التي تتصل به على درجة عالية من التعقيد في الأفكار، والمبادئ، والمواقف، والعادات وفي الاجتماع والاقتصاد... كل أولئك يتشكل ويتبلور نتيجة نسيج معقد من العوامل.

وإذا كان هذا هو الواقع، فإن تفسير أية ظاهرة إنسانية وتعليلها بـعلة مفردة غير صحيح ولا دقيق؛ ولنضرب مثلاً على ذلك بموقعة بدر الكبرى، هل هو سبب أو عامل واحد هذا الذي أدى إلى انتصار المسلمين؟ أم يا ترى تضافرت عدة عوامل ليتوج بها المسلمون انتصارهم على أعدائهم الذين يفوقونهم عدداً وعدة؟ مما لا شك فيه أن المتأمل في هذا الحادث الفاصل في تاريخ الإسلام يجد

والحكم عليها ٨١

بعد الاستقراء والدراسة أن عدة أسباب ساهمت في انتصار المسلمين وهي:

أولاً: العقيدة الراسخة: إذ كان للمسلمين هدف معين ومحدد وهو نشر الإسلام حتى يكون الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا.

ثانياً: المعنويات العالية: فلقد كانت معنويات المسلمين في بدر عالية جداً نظراً لثقتهم الأكيدة بوعد الله ونصره.

ثالثاً: الشورى: وهو المبدأ الذي التزم به الرسول ﷺ منذ خروجه إلى بدر.

رابعاً: القيادة الموحدة؛ فقد كان الرسول ﷺ هو القائد العام في معركة بدر، وكان المسلمون يعملون يداً واحدة تحت قيادته، وكان انضباطهم مثلاً رائعاً للضبط الحقيقي.

خامساً: التعبئة الجديدة: فقد طبق الرسول ﷺ أثناء اقترابه من بدر تشكيلة لا تختلف عن التعبئة الحديثة في حرب الصحراء حيث كان للمسلمين:

مقدمة، وقسم أكبر ومؤخرة. كما استفاد النبي ﷺ من دوريات الاستطلاع للحصول على المعلومات.

سادسًا: معرفة طبوغرافية أرض المعركة: حيث كان الرسول ﷺ أشد حرصًا على دراسة أرض المعركة، والتعرف على ظاهرتها الطبيعية قبل أن يدفع قواته إليها. وبتعرف المسلمين على تضاريس أرض بدر سيطروا على موارد المياه بها وعطلوا الآبار في الجهة التي يفترض أن يقدم إليها المشركون.

وهكذا فإن انتصار المسلمين لا يرجع إلى سبب أو عامل واحد، بل أثرت عدة عوامل: إيمانية، ونفسية، وتنظيمية واستراتيجية، وجغرافية في نتيجة المعركة لصالح المسلمين.

ولنعط مثالًا آخر: فلا يمكن أن يقال مثلًا إن الشعب الأفغاني صمد في وجه المحتلين بسبب إيمانه، أو بسبب صعوبة تضاريس أرضه من جبال

وكهوف، أو بسبب رصيد الفطرة لديه، أو بسبب
العون الخارجي، أو بسبب وجود قواعد خلفية له
في بلد مجاور.

إنه لم ينفرد سبب واحد من هذه الأسباب
بولادة ظاهرة الصمود التي انتهت إلى النصر، بل
إنها جميعاً مع أسباب أخرى أسهمت في إيجاد
وضع متميز يستمد تميزه من خصوصية شروطه
وأسبابه.

إن إدراك مقومات النفس الإنسانية جميعها:
روحية وفكرية وجسدية لا يتوفر في غير المنهج
الإسلامي؛ لأن التصور الصحيح عن هذه القضايا
المؤثرة والفاعلة في الحدث التاريخي لا يمكن
معرفته إلا عن طريق الوحي المعصوم من الخطأ:
« الكتاب والسنة ».

فبواسطة التلقي من الوحي يعرف المسلم هذه
العوامل، ويعرف قدر كل عامل، وقيمته، وتأثيره
في النفس، والنسب الصحيحة للعلاقات بين

تلك العوامل جميعاً؛ لأن مصادر تلقيه من لدن الله - جل وعلا -، الحكيم الخبير، الذي يعلم خبايا النفس الإنسانية، ولا يغيب عن علمه مثقال ذرة في الأرض أو في السماء.

القاعدة الخامسة: العلم بمقادير الناس وأحوالهم ومنازلهم والتثبت فيما يقال عنهم:

يقول الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه في هذا الصدد: « واحفظ لكل منزلة، وأعطهم جميعاً بقسطهم من الحق، فإن المعرفة بالناس بها يصاب العدل »^(١).

وقد قعد ابن تيمية - رحمه الله - بوسع علمه وعميق فهمه قاعدة جليلة في الإفتاء في أي قضية يراد معرفة حكم الله فيها، وذلك في بداية فتواه الشهيرة عن التتار وحكم قتالهم. فقد ذكر أن الحكم على أي طائفة أو قوم يقوم على أصلين: أحدهما: المعرفة بحالهم، والثاني: معرفة حكم

(١) الطبري: تاريخ الرسل، (٤/٢٧٩).

اللَّه في أمثالهم^(١)، وهذان الأصلان يقومان على العلم المنافى للجهل، والعدل المنافى للظلم؛ إذ الكلام في الناس لا يجوز بغير علم وبصيرة.

وعلى هذا الأساس ينبغي التحري فيما يروى عن الوقائع التي كانت بين أعيان الصدر الأول من الصحابة - رضي الله عنهم - فالمعرفة بحالهم تدل على كمال إيمانهم، وصدقهم وحسن سريرتهم، وفعلهم للخيرات، وتضحيتهم بالنفس والنفيس في سبيل الحق، كل ذلك يرفع منازلهم إلى درجات عالية مما يجعلهم جميعاً - من لابس الفتن منهم ومن لم يلبسها - أهلاً للاقتداء بهم، وأهلاً للرواية، تقبل أخبارهم في أعلى درجات القبول، وتوزن أعمالهم بميزان الورع والإحسان، مما ينفي عنهم ما نسب إليهم من أوصاف سيئة هذا علاوة على بيان حكم الله فيهم، إذا تواترت النصوص الشرعية في تركيتهم وتعديلهم.

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى، (٥١٠ / ٢٨).

فلا جدال في أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قدوة لكل مسلم فيما يتعلق بأمور الدين، ولا مجال للطعن في تدينهم، وصحة عقيدتهم، وسلامة أخلاقهم. لكن ذلك لا يمنع أن يقع منهم الخطأ، إذ ليسوا معصومين؛ ولذلك فإن ما وقع بينهم من خلافات سياسية هي من قبيل الأمور الاجتهادية التي لا تقدر في مكانتهم السامية، وإذا سجل التاريخ تلك الخلافات فلا ينبغي أن تحمل على محمل الانتقاص منهم.

وقد أمر الله - جل وعلا - المؤمنين بالرجوع إلى ما علموا من إيمان إخوانهم، وإحسان الظن الذي يدفع السيئات، وأن يعتبروا هذا الأصل العظيم، ولا يعبأوا بكلام المتربصين والمغرضين الذي يناقضه ويقدر فيه، فيحسنوا الظن بإخوانهم، بل ويدحضوا ما يروج ضدهم من شائعات وافتراءات تمس بكرامتهم، وتحط من أقدارهم.

يقول تعالى زجرًا للمؤمنين عن مجارة

الشائعات التي يتقولها أهل السوء في إخوانهم المؤمنين: ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَنَكَ هَذَا مُبْتَنًى عَظِيمٌ ۝١٦ ﴾ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ [النور: ١٦، ١٧].

وقد دلت الآيتان على قاعدة مهمة وهي: «الرجوع إلى الأمر المعلوم المحقق للخروج من الشبهات والتوهمات، وقد يعبر عنها بأن الموهوم لا يدفع المعلوم، وأن المجهول لا يعارض المحقق»^(١).

وبناء على هذا لا بد من الرجوع إلى المصادر الأصلية الموثوقة لمعرفة الحقيقة، فلا يؤخذ من الكذابين والفاسقين وأصحاب الأهواء؛ لأن فسقهم وهواهم يدفعهم إلى تصوير الأمر على خلاف حقيقته. وإن المرء المسلم مطالب شرعاً بالتثبت والتبين مما يسمع لقوله تعالى: ﴿ يَتَأَيَّأُهَا

(١) عبد الرحمن السعدي: القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص ١٩٥).

الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِيكُ فَاصْصِدْ عَلَيْهِ فَتَبَيَّنْ أَنَّ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴿٦﴾ [الحجرات: ٦]

ولقول الرسول ﷺ: « كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع »^(١)، وقوله ﷺ: « إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث »^(٢)؛ ولذلك كانت عناية علماء أهل السنة موجهة إلى بيان من يحمل عنه العلم أو الخبر، ومن لا يؤخذ عنه، كقول بعضهم في هذا الباب « باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها »^(٣)، إذ إن تقدير الرجال لا يؤخذ إلا من العالم العارف الثقة البصير بأحوال المسلمين.

وهناك مجموعة من المقاييس ينبغي الأخذ بها في هذا الشأن، وهي:

-
- (١) أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (٧٢/١).
 - (٢) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأدب، (٢٨٨/٧).
 - (٣) انظر صحيح مسلم، (٧٦٢/١).

- عدم إقحام الحكم على عقائد ومواقف الرجال
بغير دليل في ثنايا سرد الأعمال، إذ إن الحكم على
أقدار الناس يجب أن يكون قائمًا على حسن الظن
حتى يثبت خلاف ذلك.

- عدم تجاوز النقل الثابت إلى إيراد الظنون
والفرضيات. فهذا من فضل الدين أن حجزنا عنه،
ولم يفعل هذا مؤرخ فاضل، ولم يقل أحد أن
حسن الأدب هو السكوت عن الذنب، وإنما حسن
الأدب هو رده وتنقية سيرة الصدر الأول منه. كما
أن حسن الأدب يقتضي السكوت عن الظنون،
والكف عن اقتفاء ما لا علم لنا به يقينًا، وكثيرًا ما
تلح على المرء في هذا شهوة الاستنتاج ودعوى
التحليل. وقد أمرنا الشرع أن تكون شهادتنا يقينية
لا استنتاجية فيما نشهد من حاضرننا، ففي الآية: ﴿إِلَّا
مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فكيف
بمن يشهد بالظن والهوى فيمن أدبر من القرون؟!
- إن الإسلام له منهجه في الحكم على

الرجال والأعمال، فهو يأمر بالشهادة بالقسط وعدم مسaire الهوى في شأن أو في محبة، ويأمر باتباع العلم لا الظن، وتمحيص الخبر والتثبت فيه لئلا يُصاب قوم بجهالة، وهذا في حق كل الناس، فكيف بخير القرون؟!

القاعدة السادسة: الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل وإنصاف:

والأصل في هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلٰٓى اَلَّا تَعْدِلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى وَاتَّقُوا اللّٰهَ ۚ اِنَّ اللّٰهَ خَبِيْرٌۢ بِمَا تَعْمَلُوْنَ﴾ [المائدة: ٨].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم كحال أهل البدع »^(١).

(١) ابن تيمية: منهاج السنة (٤ / ٣٣٧).

ويدخل ضمن هذه القاعدة العدل في وصف الآخرين، والمقصود به هو العدل في ذكر المساوي والمحسن والموازنة بينهما.

فمن المعلوم أن أحدًا لا يسلم من الخطأ؛ لقول النبي ﷺ: « كل بني آدم خطاء »^(١)؛ ولذلك ينبغي للمسلم إذا وصف غيره ألا يغفل المحاسن لوجود بعض المساوي كما لا ينبغي أن يدفن المحاسن ويذكر المساوي لوجود عداوة أو شحنة بينه وبين من يصفه؛ فالله ﷻ أدبنا بأحسن الأدب وأكمل به بقوله: ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ [هود: ٨٥].

وحين نجد من يذم غيره بذكر مساوئه فقط، ويغض النظر عن محاسنه، فإن ذلك يرجع في العادة إلى الحسد والبغضاء، أو إلى الظنون والخلفيات والآراء المسبقة، أو إلى التنافس المذموم. ولكن المنصفين هم الذين يذكرون المرء بما فيه من خير

(١) رواه أحمد في المسند، (٣/١٩٨).

أو شرولاً يبخسونه حقه، ولو كان الموصوف مخالفاً لهم في الدين والاعتقاد، أو في المذهب والانتماء. ومن العلماء الذين برزوا في هذا الشأن الحافظ الذهبي - رحمه الله - فمن خلال كتابه النفيس « سير أعلام النبلاء » أنصف من ترجم لهم من الأعلام، فلم يبخس أهل البدع أو الفسق ما لهم من صفات حميدة؛ بل أنصفهم بذكر ما لهم وما عليهم. يقول مثلاً عن الأشر النخعي: « أحد الأشراف الأبطال المذكورين، وكان شهماً مطاعاً زعراً^(١) ألهب على عثمان وقتله: وكان ذا فصاحة وبلاغة »^(٢).

ويقول في ترجمة الحكم بن هشام: « وكان
من جبابرة الملوك وفساقهم ومتمرديهم، وكان
فارسًا شجاعًا، فاتكًا ذا دهاء وعتو وظلم، تملك
سبعًا وعشرين سنة »^(٣).

(١) أي: شرًّا، سيئ الخلق. انظر لسان العرب.

(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (٣٤/٤).

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (٨/ ٢٥٤).

ويقول في ترجمة الجاحظ الأديب المعتزلي:
« العلامة المتبحر ذو الفنون، وكان أحد الأذكياء،
وكان ماجناً قليل الدين، له نوادر »^(١).

وقال عن عبد الوارث بن سعيد: « وكان عالمًا
مجودًا ومن أهل الدين والورع، إلا أنه قدري
مبتدع »^(٢).

وقال أثناء حديثه عن قرّة بن ثابت: « الصابئ
الشقي الحراني، فيلسوف عصره، وكان يتوقد
ذكاء »^(٣).

ومنهج الإمام الذهبي هذا في العدل والإنصاف
في وصف الآخرين منهج علمي دقيق، وهو منهج
أهل السنة والجماعة في حكمهم على غيرهم؛
ولذلك ينبغي لكل من رام الإنصاف أن لا يحيد
عن هذا المنهج السوي المعترف، وأن يتقي الله وَعَلَىٰ

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (١١/٥٢٦، ٥٢٧).

(٢) المصدر السابق، (٨/٣٠١).

(٣) المصدر السابق، (١٣/٤٨٥).

في وصف من يترجم لهم، أو يتحدث عنهم من
الحكام والقادة والعلماء والفقهاء والإخباريين
والمؤرخين وغيرهم، ويتكلم بعدل وإنصاف.

القاعدة السابعة: العبرة بكثرة الفضائل:

فإن الماء إذا بلغ القلتين لم يحمل الخبث، وكذلك من غلبت فضائله هفواته اغتفر له ذلك، وفي هذا الصدد يقول الحافظ الذهبي: « وإنما العبرة بكثرة المحاسن »^(١).

وهذه قاعدة جليلة تعد بمثابة منهج صحيح في الحكم على الناس؛ لأن كل إنسان لا يسلم من الخطأ، لكن من قل خطؤه، وكثر صوابه فهو على خير كثير. والإنصاف يقتضي أن يغتفر للمرء الخطأ القليل في كثير صوابه.

ومنهج أهل السنة هو اعتبار الغالب على المرء من الصواب أو الخطأ، والنظر إليه بعين الإنصاف.

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (٤٦/٢٠).

والحكم عليها ٩٥

وهناك قاعدة أخرى يمكن اعتبارها في هذا الباب، وهي « العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية »^(١).

القاعدة الثامنة: إحالة الحوادث على الخطأ في الاجتهاد:

أما أن المجتمع الإسلامي يسير على السنن الطبيعية لكل المجتمعات، فهذا حق. ونحن لا نعصم فرداً أو مجتمعاً من أن تسري عليه هذه السنن، إلا أن يكون نبياً أو رسولاً. ومن هنا يجب أن نعلم أن الذين صنعوا التاريخ رجال من البشر، يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان، وإن كانوا من كبار الصحابة وأجلائهم، إلا أنه ينبغي إحالة الحوادث إلى الخطأ في الاجتهاد، ونذكر قول الرسول ﷺ ومعناه: أن المجتهد المخطئ له أجر والمصيب له أجران^(٢)، فهو على

(١) ابن تيمية: منهاج السنة، (٨/٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الاعتصام=

كل حال مأجور فلا ننقصه وقد أجره الله، كما أنه قد تشهد له دلائل وفضائل أخرى، وتشفع له مواقف ثابتة.

وعليه فإنه ينبغي للمسلم أن يرد كل خير
يطعن في عدالة الصحابة، وأن ينزه أصحاب
رسول الله ﷺ عن الطمع والجشع والغدر
والخديعة والغفلة واللؤم والفسق والظلم
والاستبداد وأكل الأموال بالباطل، وكل الأخلاق
التي تطعن في العدالة وتعد من الفسق وخوارم
المروءة، وأنهم إن كانوا غير معصومين فهم
عدول، وأن ما اجتهدوا فيه سواء تعلق بالدماء
أو الأموال فهم فيه مأجورون، وأنهم إن جازت
عليهم المعاصي إلا أنهم يتوبون ويستغفرون،
فيتوب الله عليهم ويغفر لهم، وأن لهم فضل
الصحبة التي خُصُّوا بها، ونالوا بها من الفضل
ما لم يدركه أحد بعدهم.

القاعدة التاسعة: الطريقة المثلى في معالجة القضايا والأخطاء:

يلزم دارس التاريخ أن يدرس الظروف التي وقعت فيها أحداثه، والحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي اكتنفت تلك الأحداث، والسياسات التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ قبل أن يحكم عليها، حتى يكون حكمه أقرب إلى الصواب. ونكتفي هنا بمثال واحد لبيان الطريقة المثالية في معالجة القضايا والأخطاء، ألا وهو موقف النبي ﷺ من صنيع حاطب بن أبي بلتعة حين أرسل كتاباً مع امرأة من المشركين ليخبرهم بمسير الرسول ﷺ إلى مكة، ومن هذه الحادثة نستطيع أن نحدد ثلاث مراحل للمعالجة العادلة للخطأ أو الحادث^(١):

- المرحلة الأولى: مرحلة التثبت من وقوع الخطأ أو وقوع الحادث، وفي هذا الحادث

(١) عبد العزيز بن ناصر الجليل: وقفات تربوية في القرآن الكريم، (ص ٣١).

تم الثبوت عن طريق أوثق المصادر ألا وهو الوحي.

المرحلة الثانية: مرحلة الثبوت وتبين الأسباب التي دفعت إلى ارتكاب الخطأ، وهذا الأمر متمثل في قوله ﷺ لحاطب: « ما حملك على ما صنعت »^(١). وهذه المرحلة مهمة، لأنه إذا تبين بعد طرح هذا السؤال أن هناك عذراً شرعياً في ارتكاب الخطأ تنتهي القضية عند هذا الحد. وإذا لم يكن العذر مقنعاً من الناحية الشرعية فإنه يصار إلى:

المرحلة الثالثة: وفيها يتم جمع الحسنات والأعمال الخيرة لمرتكب الخطأ، وحشدها إلى جانب خطئه، فقد ينغمر هذا الخطأ أو هذه السيئة في بحر حسناته، وهذا الذي سلكه النبي ﷺ مع حاطب حين قال لعمر عندما استأذن في قتل

(١) أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، كتاب المغازي: (١٠/٥).

حاطب: « أليس من أهل بدر؟ »، ثم قال: « لعل الله قد اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة أو غفرت لكم »^(١).

القاعدة العاشرة: الاستعانة بعلم الجرح والتعديل للترجيح بين الروايات المتعارضة وبناء الصورة التاريخية الصحيحة:

ينبغي الاستعانة بمنهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات، فهو الوسيلة المثلى للترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنه خير معين في رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لتاريخ صدر الإسلام.

وعلى هذا الأساس يتم اعتماد الروايات الصحيحة ثم الحسنة لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام، وعند التعارض يقدم الأقوى دائماً، أما

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، (١٠/٥).

الروايات الضعيفة التي لا تقوى، فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على شرط أن تتماشى مع روح المجتمع الإسلامي، ولا تناقض جانباً عقدياً أو شرعياً، لأن القاعدة: «التشدد فيما يتعلق بالعقيدة والشرعة»^(١)، ومن ناحية ثانية، إذا كان أهل الحديث يتساهلون في الرواية عن الضعفاء إن كانت روايتهم تؤيد أحاديث صحيحة موثقة، فلا بأس إذن من الأخذ بهذا الجانب في التاريخ، وجعله معياراً ومقياساً إلى تحري الحقائق التاريخية ومعرفتها. ومن هذا المنطلق تتخذ الأخبار الصحيحة قاعدة يقاس عليها ما ورد عند الإخباريين مثل سيف بن عمر الضبي والواقدي وأبي مخنف وغيرهم... فما اتفق معها مما أورده هؤلاء تلقيناه بالقبول، وما خالفها تركناه ونبدناه.

(١) أكرم ضياء العمري، المجتمع المدني في عهد النبوة، (ص ٢٥).

**القاعدة الحادية عشرة: الرجوع إلى كتب السنة
كمصدر مهم لأخبار صدر الإسلام:**

وكذلك من المفيد جدًا في كتابة التاريخ الإسلامي الرجوع إلى كتب السنة كمصدر موثوق وراجح لأخبار الصدر الأول، لوجود روايات تاريخية كثيرة فيها على درجة عالية من الصحة، ونظرًا لأن كتب الحديث خدمت أكثر من كتب التاريخ من قبل النقاد، فمثلاً قد تميز صحيح البخاري ومسلم، وعرف أن كل ما فيهما صحيح بعد الدراسات النقدية التي قام بها حفاظ كبار قدامى، ودارسون معاصرون.

وتتضاعف كمية هذه الأخبار الموثوقة بالرجوع إلى كتب السنن والمسانيد، والمصنفات ومعاجم الصحابة، وكتب الفضائل والطبقات والتواريخ التي صنفها المحدثون، وكتابات العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح كتب الحديث، وذلك أن ثقافتهم الحديثية الممحصّة واقتباساتهم من كتب

التاريخ المفقودة التي دونها المحدثون الأولون جعلت شروحاتهم غنيّة بنصوص تاريخية. فعلى سبيل المثال يعتبر كتاب « فتح الباري، شرح صحيح البخاري » للحافظ ابن حجر مثلاً واضحاً لهذه الكتب وهؤلاء العلماء، إذ يشمل من الفوائد التاريخية كمية لا يستهان بها، كما هو كتاب حديث.

القاعدة الثانية عشرة: معرفة حدود الأخذ من كتب أصحاب الأهواء والفرق:

من القواعد المهمة أيضاً معرفة الحدود التي تراعى عند الأخذ من كتب أصحاب الأهواء من الفرق الضالة المبتدعة، إما استجابة لشهوة أو هوى، أو بدعوى التأويل المتعسف، أو بالوقوع تحت تأثير الزندقة والكفر.

وقد اعتنى أهل السنة بضبط مذاهب الفرق وأقوالهم لتعرف أحوالهم ومواقفهم ويكون المسلم على بينة منها فلا يخدع من قبلهم.

ولهذا الغرض أفرد بعضهم ذلك بمؤلفات خاصة مثل أبي الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين »، وأبي الحسن الملقب في « التنبيه والرد على أهل البدع » وابن حزم في كتاب « الفصل في الملل والأهواء والنحل ».

كما أن أصحاب الفرق أنفسهم قاموا بتدوين مذاهبهم ومعتقداتهم وأخبارهم وتراجم رجالهم وعلمائهم ومناظراتهم وردودهم على المخالفين لهم، ومنهم من اشتغل بالتاريخ فقام بتدوين الأخبار وفقاً لمعتقداته الخاص أو مذهبه السياسي. فأظهر مثالب خصومه وأخفى محاسنهم.

ولأجل هذا لا بد للمؤرخ المسلم من التعرف على اتجاهات هؤلاء وعقائدهم؛ لأن ذلك يمكنه من التعامل مع النصوص التي أوردوها بما تكون لديه من خلفية عن اتجاهاتهم وآرائهم ومواقفهم، ثم يقارنها بغيرها عند المؤرخين أو العلماء العدول الثقات.

وعلى ضوء المقابلة والمقارنة بين النصوص ينظر إلى تعصب الراوي من عدمه؛ فمن لاحت عليه أمارات التحزب أو التحيز لنحلة أو طائفة أو مذهب لا يؤخذ منه في هذه الحال؛ لأن الخصومة والتعصب حجاب ساتر عن رؤية الحقيقة.

أما من لا يلحظ عليه التعصب - وإن كان من أهل البدع - وكان صدوقاً في نفسه معروفاً بالورع والتقوى والضبط فتقبل روايته؛ فقد أخرج بعض الأئمة لنفر من أهل البدع الذين لا يكذبون. فهذا الإمام البخاري أخرج في صحيحه لعمران ابن حطان الخارجي رغم أنه من كبار الدعاة إلى بدعة الخوارج، لكنه عرف بالورع والتقوى وأنه لا يكذب.

وقد يجد الباحث في ثنايا الأخبار التي يرويها أهل البدع عن أهل طائفتهم ومذهبهم ما يمكن أن يكون حجة عليهم وبمثابة الإقرار منهم كحكايتهم

لبعض الأقوال المتضاربة والمعتلة^(١).

القاعدة الثالثة عشرة: معرفة ضوابط الأخذ من كتب غير المسلمين:

إذا كان للتاريخ الإسلامي قواعد وأصول وضوابط شرعية يجب على المؤرخ المسلم أن يلتزم بها، ويكون بحثه واجتهاده في نطاقها، فذلك يعني الاحتياط عند الأخذ من كتب غير المسلمين، خصوصاً وأن الحرية بلا قيود وبلا ضوابط تلقاها العلمانيون في الغرب أو في الشرق، وطبقوها على التاريخ الإسلامي بسبب الاختلاف في التصورات والمفاهيم والمبادئ - إذ المنهج جزء من التصور - مما جعل نتائج أبحاثهم ودراساتهم مناقضة للأحكام الإسلامية، وواقع المجتمع الإسلامي؛ لهذا فإن القضايا التي تطرحها كتب غير المسلمين من يهود ونصارى

(١) محمد بن صامل السلمى؛ المرجع السابق، (ص ٢٥٣ -

وغيرهم، والتي تعالج التاريخ الإسلامي -
 خصوصاً الصدر الإسلامي الأول - ينبغي أن
 تدرس بعناية وحذر شديدين؛ لأنهم لا يصدقون
 في كثير مما يقولونه عن الإسلام ونظمه ورجاله،
 ولا يحل وفق ذلك لمسلم أن يروي عنهم أو
 يأخذ منهم، لا سيما وأن من شروط البحث في
 هذه القضايا عرض الأقوال والأعمال على كتاب
 الله وسنة رسوله ﷺ.

على أن غير المسلمين ليس لديهم من الموانع
 عن الكذب ما لدى المسلمين، وبالتالي فهم
 لا يعرفون هذه الموانع؛ لأنهم لا يجدونها في
 مجتمعاتهم وبيئاتهم - والإنسان وليد بيئته - وذلك
 لغلبة التيار المادي عليها، وما ينتج عنه من تنافس
 وصراعات دائمة. وحيث انطلقوا من واقعهم هذا
 للحكم على غيرهم بنفس المنظار، وقعوا في
 الخطأ، وعمّموا الأحكام وشوهوا التاريخ.

ثم إذا كان علماء الإسلام لا يشبتون الأحكام

بما يرويه المسلم ضعيف الضبط، فكيف يحق
لقوم مؤمنين أن يحملوا عن كافر ساقط العدالة!
بل ويضمروا من الحقد والبغضاء لهذا الدين
ما لا يعلمه إلا الله^(١).

**القاعدة الرابعة عشرة: مراعاة ظروف العصر الذي
وقعت فيه الحادثة:**

ينبغي أن نعلم أن بعض تلك الأحداث الواقعة
في صدر الإسلام لا يبررها غير ظروفها التي
وقعت فيها، فلا نحكم عليها بالعقلية أو الظروف
التي نعيش فيها نحن أو بأية ظروف يعيش فيها غير
أصحاب تلك الأحداث؛ لأن الحكم حيثئذ لن
يستند إلى مبررات موضوعية، وبالتالي تكون نظرة
الحاكم إلى هذه الوقائع لم تستكمل وسائل الحكم
الصحيح؛ فيصدر الحكم غير مطابق للواقع.

ومن الملاحظ أن الخلط بين الواقع المأساوي

(١) محمد بن صامل السلمي؛ المرجع السابق، (ص ٢٥٨،

الذي يعيشه المسلمون في هذا العصر، وبين واقع المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، يرجع إلى الخطأ في الفهم الناتج في الغالب عن الصورة القاتمة والمغرضة التي يتلقاها النشء عن تاريخ الإسلام وحضارته بواسطة المناهج المنحرفة، والفلسفات الوضعية التي تعمم الأحكام وتشوّه بذلك التاريخ.

ولا شك أن مصدر الخطأ في هذه المناهج والفلسفات هو تدخل أصحابه بالتفسير الخاطئ للأحداث التاريخية وفق مقتضيات وأحوال عصرهم الذي يعيشون فيه، دون أن يراعوا ظروف العصر الذي وقعت فيه الحادثة، وأحوال الناس وتوجهاتهم في ذلك الوقت، والعقيدة التي تحكمهم ويدينون بها. أو بعبارة أخرى إن مصدر الخطأ في منهجهم هو تطبيق واقع العصر الحاضر ومفاهيمه على العصور السابقة، مع أن لكل عصر مميزاته الواضحة التي تسمى في منهج البحث

العلمي «روح العصر».

وبناء على ذلك يمكن القول: إن سبب انحراف
منهجهم ومن اتبعهم في هذا الطريق هو القياس
الفاسد؛ إذ إنه من الخطأ لإنسان يعيش في هذا
العصر؛ عصر الأثرة والأنانية وتقديم المصلحة
الشخصية على مصلحة الأمة وعدم الاعتزاز
بالأخلاق والمثل والمبادئ، فيقيس هذا العصر
على عصر صدر الإسلام، عصر تقدير المسؤولية،
ومراقبة الله جل وعلا في السر والعلن وبذل
النفس والمال في سبيل المصلحة العامة للأمة.

وحيث إننا في عصر تغلب عليه الصراعات
السياسية والاقتصادية، والتكتلات الحزبية
النفعية، قام هؤلاء بتطبيق هذا الواقع بظلاله
القائمة وسلبياته على ذلك العصر الذي كانت
العقيدة والمبدأ هي المنطلق والأساس لتصرفات
الناس فيه، وسبب ذلك أن الكتابة التاريخية
المعاصرة اصطبغت - إلا النزر اليسير - بالمنهج

المادي الغربي الذي هو بطبيعة الحال ابن بيئته؛ تلك البيئة التي تتمرغ في أوحال المادية، وتعاني من مرارة الصراع النفعي، ولا تؤمن بما يسمى: القيم والمبادئ لكنها تؤمن بما يسمى: المصالح، ثم فوق ذلك كله هي غارقة إلى أذنيها في النظرة المتعصبة الحاقدة على الإسلام.

القاعدة الخامسة عشرة: استعمال المصطلحات الإسلامية:

تعد قضية المصطلحات من أشد العناصر أثرًا وأهمية وخطورة في ثقافة الشعوب؛ لأنه عن طريقها يتم تثبيت المفاهيم والأفكار.

والمصطلح كلمة أو كلمتان، وقد لا تتعدى ذلك إلا في حالات نادرة، لكن هذه الكلمة قادرة على تحويل التفكير من جهة إلى نقيضها؛ بل قادرة على أن تفقد الإنسان التفكير أصلاً.

ولأن المصطلحات بهذا القدر من الأهمية فإنه منذ أن تقرر في أوكار الصهيونية والصليبية

تدمير الخلافة الإسلامية، وأعداء الأمة الإسلامية يحرصون على تخريب الفكر الإسلامي، وتشويه العقل المسلم من باب المصطلحات والمفاهيم.

فقد كان من تأثير الغزو الثقافي الأوربي للمسلمين أن شاعت بينهم مصطلحات ومفاهيم غريبة عن عقيدتهم وثقافتهم حتى كادت أن تختفي المصطلحات الإسلامية.

على أن هذا المنزلق يتمثل في عدم وعي الباحثين المعاصرين بأن المصطلحات الحديثة إنما تنبثق من رؤية خاصة للفكر الغربي؛ فهي ذات مضامين ودلالات محلية وتاريخية لا يمكن فصلها عن ذلك الوسط الاجتماعي، والظروف التاريخية والثقافية التي لا بدت نشوء هذا المصطلح أو ذاك. فالمثقفون في العالم الإسلامي كانوا إلى مشارف الخمسينات لا يدركون أن المصطلح جزء لا يتجزأ من التركيبة أو البنية الحضارية لأي مجتمع، وكانوا في حالة الدفاع

عن الذات، يحاولون أن يوجدوا لكل عنوان براق في المدنية الغربية مثيله في الإسلام عن طريق عقد مقارنات شكلية لا تعير بالاً للارتباط الوثيق الذي يوجد بين المصطلحات والعقائد والأفكار المنبثقة من واقع مجتمع معين.

ولنذكر على سبيل المثال مصطلح: اليمين واليسار.. فقد نشأ هذا المصطلح خلال الثورة الفرنسية، وذلك في اجتماع الجمعية التأسيسية المنعقدة بتاريخ حادي عشر أيلول (سبتمبر) عام تسع وثمانين وسبعمائة وألف؛ حيث جلس الأشراف ومؤيدو النظام الملكي على يمين الرئيس، وجلس خصومهم أنصار الثورة على يساره حتى أصبحت قاعدة تستخدم لتصنيف الفكر السياسي^(١).

ومما لا شك فيه أن هذه الخلفية التاريخية

(١) عبد الرحمن الزيد: مصطلحات سياسية، (ص ١٣٩)، مجلة السنة، العدد السادس، أكتوبر (١٩٩٠ م).

تركت بصماتها على التعريف، إلا أنه في عصرنا هذا أصبحت كلمتا: اليمين واليسار تعبيرين مطاطين يختلف مدلولهما حسب الدولة والمراحل التاريخية؛ فاليسار في دولة ما يعتبر يميناً في دولة أخرى.

ورغم أن تصنيف اليمين واليسار لعبة صهيونية^(١). إلا أن بعض الباحثين مع الأسف وظفوها بصورة آلية، حتى أن بعضهم ألفوا كتباً يصنفون فيها الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يمين ويسار، وأن قمة الصراع الطبقي في زعمهم كان بين زعيم اليمين معاوية بن أبي سفيان، وزعيم اليسار علي بن أبي طالب، والتاريخ الإسلامي بالنسبة إلى هؤلاء عبارة عن يسار ويمين، فالمعتزلة يسار والأشاعرة يمين، والفلسفة العقلانية الطبيعية عند ابن رشد يسار، والفلسفة الإشراقية الفيضانية عند الفارابي وابن سينا يمين،

(١) انظر: عماد الدين خليل: لعبة اليمين واليسار.

والمالكية التي تقوم على المصالح المرسلة يسار والفقهاء الافتراضي عند الحنفية يمين، والتفسير بالمعقول يسار، والتفسير بالمأثور يمين^(١)، إلى غير ذلك من التصنيفات الغريبة.

إنه يجب الحذر من التقليد الأعمى، وفي ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي الغربي، والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة. وينبغي استعمال المصطلحات الإسلامية؛ لأنها ذات دلالة واضحة ومحددة، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث. فالقرآن الكريم قسم الناس إلى: «المؤمن» «والكافر» «والمنافق»، ولكل من الثلاثة صفات محددة ثابتة ودقيقة لا تقبل التلاعب فيها.

فما ينبغي أن نحيد عن هذا التقسيم إلى

(١) انظر على سبيل المثال: «ماذا يعني اليسار الإسلامي» لحسن حنفي.

مصطلحات نبتت في أوساط غير إسلامية، كوصف الإنسان بأنه يميني أو يساري أو غير ذلك من النعوت غير الشرعية، والتي ليست محددة بصورة دقيقة وثابتة، وكذلك فإن الحكم على الأعمال والمنجزات التاريخية والحضارية ينبغي أن تستخدم فيه المصطلحات الشرعية وهي «الخير» و«الشر» و«الحق» و«الباطل» و«العدل» و«الظلم» كما جاءت محددة في القرآن والسنة، ولا تستخدم معايير الفكر الغربي كالتقدمية والرجعية^(١).

وقد تابع الباحثون العرب الغربيين في كل شيء، حتى في المصطلحات ذات العلاقة بالتوزيع الجغرافي والتوزيع التاريخي التي لا صلة لها بواقعهم أو تاريخهم؛ ففي إطار التوزيع الجغرافي وضع الغربيون مصطلحات: الشرق الأدنى،

(١) أكرم ضياء العمري: المجتمع المدني في عهد النبوة، (ص ٢٣).

والشرق الأوسط، والشرق الأقصى. وهي مصطلحات يستعملها العرب بلا بصيرة؛ وذلك لأن المستعمر الأوربي اعتبر نفسه في مركز الأرض، فأطلق هذا التوزيع بالنسبة لموقعه^(١).

وكذلك التوزيع التاريخي مثل: العصور القديمة، والعصور الوسطى، والعصور الحديثة، فهذا التوزيع يتميز بمراحل وتقلبات تاريخية عاشتها أوربا، مما يجعل لكل فترة من هذه الفترات خصائص ومفاهيم مستقلة تبعاً للتطورات والانقلابات الفكرية والعقائدية التي عاشتها أوربا في كل حقبة من هذه الحقب^(٢)؛ فالعصور القديمة تميزت بالوثنيات الإغريقية والرومانية، ثم جاءت العصور الوسطى فعرفت هيمنة الكنيسة وتسلط البابوية، بينما كان من سمات العصور الحديثة ظهور النظم العلمانية والدول الحديثة.

(١) محمد بن صامل السلمي، المرجع السابق، (ص ٢٦٨).

(٢) المرجع نفسه، (ص ٢٦٨).

أما التاريخ الإسلامي - بما فيه تاريخ
الأنبياء - فهو وحدة واحدة بالنظر إلى المفاهيم
والمبادئ السائدة فيه، والتي لا تتبدل تبعاً لتبدل
الزمان والدول والحكام؛ لأنه تاريخ أمة ذات
عقيدة واحدة ثابتة لا يطرأ عليها التغيير.

ولذلك ليس بلازم أخذ هذا التوزيع الأوربي
ولا متابعتهم عليه؛ لأنه يفتت تاريخنا، ويوجد
الحواجز بين عصوره.

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
السلطنة الفروسي



الفصل الثالث فهم التاريخ من خلال السنن

السنن وسيلة للنجاة وبناء الحضارة:

كما ينبغي دراسة التاريخ من خلال السنن
الربانية المتسمة بالثبات والصرامة والاطراد، إذ
تعيننا في فهم تاريخ الأمم والدول فهمًا يساعدنا
على تقييم حاضرنا وبنائه، واستشراف المستقبل.
فهي من ناحية تقدم لنا بصيرًا ومعرفة نظرية وعملية،
حتى لا نقع فيما وقع فيه من كان قبلنا من المحاذير
والمثالات، وتفيدنا من ناحية ثانية في التحكم في
الظواهر التاريخية والاجتماعية، ومعرفة شروطها
وأحكامها وموانع حدوثها. فتجعلنا عندئذ أكثر
قدرة على تفسيرها لصالحنا، والتكيف معها بما
يعود علينا بالنفع، علمًا بأن أي مجتمع لا يتعامل
مع السنن ولا يتوافق معها يخرُّ صريعًا.

ولهذا؛ فإن سنن الله تعالى المبينة في القرآن

١٢٠ ————— (٣) فهم التاريخ من خلال السنن

الكريم والسنة الشريفة جديرة بالدراسة والفهم؛ إذ هي جزء من معرفة الدين، ومن جملته معرفة أحوال الأمم مع أنبيائهم، وما حل فيهم بسبب سلوكهم وفقاً لسنن الله. ومن خلالها نعرف عوامل البناء والأمن والاستقرار وعوامل الهدم والخوف والسقوط في تاريخ الأمم والدول، لنستجلي العبر، ونستخلص العظات. كما أنها تبصرنا بكيفية السلوك الصحيح في الحياة حتى لا نقع في الخطأ والعتار والغرور والأمانى الكاذبة؛ وبذلك ننجو مما حذرنا الله ﷻ منه، ونظفر ونفوز بما وعده ﷻ عباده المتقين.

إن مثل من يعلم سنن الاجتماع والتاريخ ومن يجهلها، كمن يمشي في مفازة على خريطة وبوصلة، لا كمن يضرب في تيه الأرض دون معرفة أو دليل.

ولذلك يجب أن نركز في إعادتنا لكتابة التاريخ الإنساني على العموم والتاريخ الإسلامي

(٣) فهم التاريخ من خلال السنن ===== ١٢١

على الخصوص، على الإحاطة بمفردات هذا العلم وخصائصه وضبط آلياته للاستفادة منها في ميدان التطبيق من مختلف السنن التي تتحكم في المساحات التاريخية والاجتماعية.

السنن وسيلة لفهم أحداث التاريخ:

فحين ندرس أية سنة تاريخية أو اجتماعية لا بد أن نعرف الشروط اللازمة لعملها، ونعرف الموانع أو العوائق التي تحول دون تحقيقها، حتى نستوعب آثارها في السابقين من جهة، ونكون قادرين على توظيفها في تصريف شؤون حياتنا وبناء الحضارة من جهة ثانية.

وهكذا، حين ندرك إدراكاً عميقاً أن كل شيء في هذا الوجود خاضع لسنن لا تتبدل ولا تتحول، ثم نترجم هذا الإدراك إلى نتائج عملية من خلال تعاملنا الواقعي مع سنن الله في الخلق حين ننزلها على أحداث التاريخ، فعندئذ نصبح - بعون الله - قادرين على فهم الأحداث

وعللها، ومقدماتها ونتائجها، فهماً صحيحاً وفق الطريقة القويمة التي أمرنا الله ﷻ بها في كتابه العزيز: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٧]. وهي السير أفقياً وعمودياً؛ أفقياً على امتداد الزمان والمكان لمشاهدة الأحداث والآثار وأخبار الأمم وتقلبات الأحوال بها ورؤية المصائر التي انتهت إليها، وعمودياً بالتبصر الواعي في الكيفية التي حدثت بها الأحداث والبحث عن الأسباب والدواعي، والنتائج القريبة والبعيدة.

وعلى هذه الشاكلة نتمكن من ربط المسببات بأسبابها، والنتائج بمقدماتها، وسيكون في مقدورنا الاستفادة من عبر ودروس الماضي، وتقويم الحاضر في ضوءها، ومع استشراف المستقبل.

توظيف السنن له ثمرات ومنافع:

ولا شك أن إعادة كتابة التاريخ ودراسته من منظور سنني سيؤدي إلى منافع كثيرة منها:

(٣) فهم التاريخ من خلال السنن ===== ١٢٣

١ - أثر السنن في بيان أسباب قوة الأمم والدول وضعفها، وعزها وذلها، وغناها وفقرها، وتقدمها وتخلفها.

٢ - تفسير حركة المجتمع في الماضي والحاضر والمستقبل تفسيراً شمولياً صحيحاً.

٣ - تحديد موقع الإنسان في هذا الوجود ودوره وقيمه بين مكوناته.

٤ - رد كل حادثة إلى سببها الطبيعي الشرعي.

٥ - الانطلاق من السنن في رسم برامج التغيير والإصلاح، وأخذها في الاعتبار في الخطاب التاريخي والدعوي الموجه إلى الأمة.

٦ - تربية الناشئة (تلاميذ وطلاباً) على التفكير السنني ليحل محل الأوهام والفوضى الفكرية التي تعشش في أذهان كثير منهم.

٧ - تعتبر معرفة السنن شرطاً رئيساً للتبصر بالعواقب، واستقراء حركة النهوض والسقوط، والتداول الحضاري، والتدافع بين الأمم، وتغيير

١٢٤ ===== (٣) فهم التاريخ من خلال السنن

المجتمعات من أسوأ إلى أحسن ومن أحسن إلى أسوأ.

٨ - القيام بدراسات علمية مستقبلية تعتمد على ما فقهنه من سنن الله في حركة الفرد والمجتمع.

خاتمة

في الختام نقول: إن المنهج العلمي السديد يقتضي إلمام الباحثين في مجال الدراسات التاريخية الإسلامية بعلم الجرح والتعديل: الذي يهتم بفحص الرواة، وبيان شروط الانتفاع بأخبارهم. كما ينبغي أيضًا مراعاة المقاييس التي وضعها العلماء في نقد متون الأخبار، وخصوصًا وضع الملامح العامة للمجتمع الإسلامي وطبيعته في الحسبان؛ ويعتبر ذلك كله من لوازم الاشتغال بالتاريخ الإسلامي.

ولأهمية هذا المنهج وعده مدخلًا لدراسة التاريخ الإسلامي دراسة علمية موضوعية، وفهمه وفق أسس صحيحة وسليمة، يكون تدريس مصطلح الحديث كمادة أساسية في أقسام التاريخ في جامعاتنا ومعاهدنا أمرًا ملحقًا.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو الباحثين

والمؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن حقائق التاريخ الإسلامي، وصياغة منهج نقدي تعامل وفقه الروايات التاريخية، والمساهمة في تصحيح الأفكار والمفاهيم، والعودة بالنشء إلى منابع الصافية في الكتاب والسنة؛ لأن تاريخ هذه الأمة بمثابة عَرْضها وشرفها؛ إذ هو القناة التي أوصلت لنا هذا الدين جملة وتفصيلاً، وبقدر ما تتلوث يتلوث المنقول خلالها.

ومن الواضح أن إبراز المنهج الإسلامي في كتابة التاريخ، وتدوين قواعده، وبيان ركائزه ومنطلقاته، والالتزام به من أهم وسائل التصحيح المنشود في هذا السبيل، وأن هذا الالتزام يعد ضرورة علمية، ووظيفة شرعية، وحاجة إنسانية، الإخلال بها إخلال بموازين العلم الصحيحة وبالأحكام الشرعية، كما يسبب نقصاً كبيراً في الدراسة، وتشويهاً للوقائع التاريخية؛ بل يسبب

انحرافاً خطيراً في التفسير والفهم والسلوك تجاه الأحداث.

ومن ثم أصبح فرضاً على كل من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يعتبر ذلك من أفضل العبادات، وأن يبادر له ويجتهد فيه ما استطاع، إلى أن يكون أمام شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به، ويجددون عهده، ويصلحون سيرتهم بصلاح وكمال سيرته.

ولأجل ذلك، لا بد من محاولة جادة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية؛ تؤمن بالله ورسوله، وتحب صحابة رسول الله ﷺ، وتحسُّ بدور الإسلام في الحياة، كما تحسُّ بدور القدوة الصالحة للخلافة الراشدة في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، لا سيما وأن تاريخ الخلفاء الراشدين اختص بصفات تميز بها الخلفاء في سلوكهم الذاتي، وفي إدارتهم لشؤون الأمة، ورعايتهم لدينها وعقيدتها، وحفاظهم على

المنهج الذي جاء به رسول الله ﷺ من الدعوة والجهاد، وإقامة العدل، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ولذلك صار عصرهم مع عصر النبوة معلمًا بارزًا، ونموذجًا مكتملًا ينبغي أن نسعى إلى محاولة الوصول إليه، وجعله معلمًا من معالم التأسى والقدوة الصالحة للأجيال الإسلامية في هذا العصر.



فَهْرِسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

- البخاري الإمام، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ / ٨٦٩م).
- الجامع الصحيح، إستانبول، مؤسسة إليف أوفست (١٣٤٩هـ / ١٩٧٩م).
- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم (ت ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م).
- مجموع الفتاوى بيروت: مؤسسة الرسالة (١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م).
- منهاج السنة، الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
- الجليل، عبد العزيز بن ناصر.
- وقفات تربوية في ضوء القرآن الكريم، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩هـ / ٨٧٢م).
- أحوال الرجال، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ).
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، (١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م).
- الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (٤٠٥هـ / ١٤١٤م).

١٣٠ = فهرس المصادر والمراجع

- معرفة علوم الحديث، المدينة المنورة: المكتبة العلمية (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

○ ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢هـ/١٤٤٨م).

- تقريب التهذيب، بيروت: دار المعرفة، (ط ٢)، (١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م).

- تهذيب التهذيب حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، (١٣٢٥هـ/١٩٠٧م).

- طبقات المدلسين، الأردن: مكتبة المنار، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

- فتح الباري، شرح صحيح البخاري، القاهرة: المكتبة السلفية.

○ ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ/ ٨٥٥م).

- المسند: بيروت: دار صادر.

○ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (٤٦٣هـ/١٠٧٠م).

- الكفاية في علم الرواية، القاهرة: دار الكتب الحديثة.

○ خليل، عماد الدين.

- لعبة اليمين واليسار، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

○ الدميني، مسفر.

- مقاييس نقد متون السنة، الرياض، (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م).

○ الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد
(ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٧م).

- تذكرة الحفاظ، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- سير أعلام النبلاء، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٠١هـ /
١٩٨١م).

○ الزيد، عبد الرحمن.
- مصطلحات سياسية، اليمين واليسار: مجلة السنة، العدد
السادس، ربيع الأول (١٤١١هـ / أكتوبر ١٩٩٠م).

○ السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن
(ت ٩٠٢هـ / ١٤٩٦م).

○ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، بغداد مكتبة
المتنبي، (١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م).

○ السعدي، عبد الرحمن بن عبد الله، (ت ١٠٦٦هـ /
١٦٥٥م).

- القواعد الحسان لتفسير القرآن، الرياض: مكتبة المعارف.
○ السلمي، محمد بن صامل.

- منهج كتابة التاريخ الإسلامي، الرياض: دار طيبة للنشر
والتوزيع، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).

○ ابن الصلاح، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ /
١٢٤٥م).

- محاسن الاصطلاح المعروف بمقدمة ابن الصلاح،
القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق، (١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م).

○ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م).

- تاريخ الرسل والملوك، القاهرة: دار المعارف، (ط ٤)، (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

○ الطحان، محمود.

- أصول التخریج ودراسة الأسانید، الرياض: مكتبة السروات للنشر والتوزيع، (١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

○ العمرى، أكرم ضياء.

— بحوث في تاريخ السنة المشرفة، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).

- دراسات تاريخية، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

- المجتمع المدني في عهد النبوة، من منشورات الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

○ الفیروز آبادی، مجد الدین محمد بن یعقوب (ت ۸۱۷ھ / ۱۴۱۴م).

- القاموس المحيط، بيروت: دار الجيل.

○ ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
(ت ٧٥١هـ / ١٣٥٠م).

- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.

○ الكافيجي، أبو عبد محي الدين محمد بن سليمان
(ت ١٨٧٩هـ/ ١٤١٤م).

- المختصر في علوم التاريخ، بغداد مكتبة المشى، (١٣٨٣م/ ١٩٦٣م).

- محمد سرور بن نايف زين العابدين.
- دراسات في السيرة النبوية: بريطانيا برمنغهام: دار الأرقم (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).
○ ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله (ت ٢٣٤هـ/٨٤٨م).
- علل الحديث ومعرفة الرجال، حلب: دار الوعي (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
○ مسلم (الإمام) أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ/٨٧٤م).
- صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار الفكر (١٤٠١هـ/١٩٨١م).
○ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م).
- لسان العرب المحيط، إعداد يوسف خياط، بيروت: دار لسان العرب.
○ الندوي، سليمان.
- الرسالة المحمدية، ترجمة محمد ناظم الندوي، جدة: الدار السعودية للنشر (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).
○ النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (ت ٣٠٣هـ/٩١٥م).
- السنن، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
○ H. Lammens.
- L' Islam: Croyances et institutions, Beyrouth: Imprimerie Catholique, (1941).



السيرة الذاتية للمؤلف

أ.د. محمد أمحزون.

- حصل على الماجستير من جامعة الملك سعود، الرياض (١٩٨٤م).
- حصل على الدكتوراه من جامعة محمد الأول، وجدة (١٩٨٩م).
- شارك في ندوات علمية في مختلف الدول العربية.
- أشرف على عديد من الرسائل الجامعية.
- شغل منصب رئيس وحدة التكوين والبحث لنيل الدكتوراه.
- ومن مؤلفاته:

- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمحدثين.
- منهج النبي ﷺ في الدعوة من خلال السيرة الصحيحة.
- تاريخ العلاقات الشيوعية الصهيونية.
- حقيقة الإيمان.
- الفرق الباطنية التاريخ والمنهاج.
- وله أبحاث موثقة منشورة؛ منها:
- أهمية العلم بالسنن الاجتماعية.
- البعد الإستراتيجي للخطة النبوية في مواجهة الروم والتمهيد لفتح بلاد الشام.
- النهضة اليابانية والنهضة العربية في العصر الحديث.

رقم الإبداع ٢١٧٤٥ / ٢٠١٠

الترقيم الدولي I. S. B. N - 967 - 342 - 977 - 978

(من أجل تواصل بقاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

نشكر لك اقتناء كتابنا : « منهج دراسة التاريخ الإسلامي » ورغبة
منا في تواصل بقاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهم
بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛ لكي ندفع
بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

* فهتأ مارس دورك في توجيه دقة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :

المؤهل الدراسي : السن : الدولة :

المدينة : حي : شارع : ص.ب :

هاتف : / e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : المدينة : العنوان :

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِم)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِم)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الكتاب في سُطُور

التاريخ مرآة الإنسان لرؤية ماضيه واستشراف مستقبله؛ ولذا فإن التوعية التاريخية وإعادة النظر في دراسة تاريخ أمتنا الإسلامية يعد ضرورة لا بد منها لاكتمال التوعية الشرعية والرؤية السليمة، لا سيما عصر النبوة وعصر الراشدين الذي يمثل التاريخ التطبيقي للإسلام عقيدة وشرعية. ولا يتسنى لنا ذلك إلا بإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله وتحس بدور الإسلام في الحياة ودور القدوة الصالحة في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا؛ خاصة وأن معظم الذين احترفوا الكتابة التاريخية نقلوا كثيرًا من آراء المستشرقين الذين وجدوا في كتبهم مادة للتدريس والكتابة، غير مبالين بتلك السموم التي ينفثونها في المجتمع المسلم.

dar-alsalam designs

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترحمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب. ١٦١ القورية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٢٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٢٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٢٢٢٠٤ (+٢٠٢)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN: 978-977-342-767-6



9 789773 429676 >